جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

المجلة الشهرية
العدد السادس – حزيران ٢٠٢٢

MONTHLY BULLETIN
June - 2022

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

المحتويات

كلمة العدد	٤
أبحاث ودراسات	٧
ملفات خاصة	١٢
تشريعات وأنظمة	٢٠
أخبار إقتصادية محلية ودولية	٢٣
أخبار مصرفية محلية ودولية	٣٠
صحافة متخصّصة أجنبية	٣٥
نشاطات الجمعية	٣٧

كَلمَة رَئيس جَمْعيَّة اَلْمَصَارف
في اجْتمَاع اَلْجَمْعيَّة اَلْعُمُوميَّة اَلاسْتثْنَائيَّة

نَجْتَمِع اَلْيَوْمُ لِنَقُولَ بِأَنَّنَا لَا نَقْبَلُ بِأَنْ يَتَحَمَّلَ اَلْقِطَاعُ اَلْمَصْرِفِيُّ وَحْدَهُ تَبِعَاتِ اِنْهِيَارِ نِظَام بِأَكْمَلِهِ. إِنَّ اِنْهِيَاراً كَالَّذِي نَشْهَدُهُ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يُسَبِّبَهُ فَرْدٌ أَوْ مُؤَسَّسَةٍ أَوْ قِطَاعٍ مُنْفَرِداً. إِنَّ اِنْهِيَارَ اَلنِّظَام بِأَكْمَلِهِ جَاءَ نَتِيجَةَ اَلْهَدْرِ غَيْرِ اَلْمُبَرَّرِ وَالسِّيَاسَاتِ اَلنَّقْدِيَّةِ اَلْخَاطِئَةِ وَانْتِفَاخ وَتَفَكُّكِ اَلْقِطَاعِ اَلْعَامِّ وَتَحَلُّلِهِ. إِن هَذَا مَا حَصَلَ، وَهَذَا مَا يُرِيدُونَ تَحْمِيلَنَا أَعْبَائِهِ لِوَحْدِنَا.

سِيَاسَاتُ اَلدَّوْلَةِ عَلَى مَرِّ اَلسِّنِينَ بُنِيَتْ عَلَى خِلَافَاتٍ، ثُمَّ تَسْوِيَاتٌ، تَلَتْهَا مُحَاصَصَاتٌ وَسَرِقَاتٌ أَدَّتْ إِلَى سَحْبِ أَمْوَالِ اَلْقِطَاعِ اَلْخَاصِّ وَالْعَيْشِ عَلَى مُقَدَّرَاتِهِ.

أَوَ لَمْ يُصَرِّحْ حَاكِمُ مَصْرِفِ لُبْنَانَ، بِأَنَّ اَلدَّوْلَةَ سَحَبَتْ ٦٢,٦٧٠ مِلْيَارِ دُولَارِ مِنْ أَمْوَالِ اَلْمُودِعِينَ بِمُوجِبِ مَرَاسِيم وَقَوَانِين ؟

أَمَّا أَنْ تَلُومَ اَلدَّوْلَةُ اَلْمَصَارِفَ لِأَنَّهَا أَوْدَعَتْ لَدَى مَصْرِفِهَا اَلْمَرْكَزِيِّ أَوْ اِشْتَرَتْ اَلسَّنَدَاتُ الَّتِي أَصْدَرَتْهَا هِيَ نَفْسُهَا، فَهَذَا يَفُوقُ كُلَّ مَنْطِقٍ.

نَجْتَمِعُ اَلْيَوْمُ لِنَقُولَ كَفَى، فَلَنْ نَقْبَلَ أَنْ يُهْدِمَ اَلْهَيْكَلُ عَلَى رُؤُوسِنَا.

اَلْمَصَارِفُ لَيْسَتْ مُكَسِّر عَصَا وَلَنْ نَقْبَلَ بِأَنْ تَكُونَ كَذَلِك.

إِنَّ إِضْرَابَ اَلْمَصَارِفِ يَوْمَ اَلْإِثْنَيْنِ تَمَّ بِانْتِظَارِ مَا سَتُقَرِّرُهُ اَلْجَمْعِيَّةُ اَلْعُمُومِيَّةُ اَلْيَوْمَ. مَعَ اَلْإِصْرَارِ عَلَى أَنَّنَا لَا نَتَدَخَّلُ بِعَمَلِ اَلْقَضَاءِ اَلنَّزِيهِ وَلَا نَرْضَى بِذَلِك.

نَحْنُ تَحْتَ اَلْقَانُونِ عِنْدَمَا يُطَبَّقُ بِعَقْلَانِيَّةٍ وَعَدَالَةٍ. وَمِنْ أَجْلِ ذَلِك نَحْنُ نَتَمَنَّى عَلَى اَلْقَضَاءِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِالْخُبَرَاءِ اَلْمَالِيِّينَ وَخُبَرَاءِ اَلتَّدْقِيقِ اَلْمُحَاسَبِيِّ عِنْدَ أَخْذِهِ قَرَارَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمَصَارِفِ أَوْ بِإِدَارَاتِهَا، نَظَراً لِلتِّقْنِيَّاتِ اَلْمُعَقَّدَةِ اَلَّتِي قَدْ تُبْنَى عَلَيْهَا بَعْضِ اَلتَّقَارِيرِ وَلَا سِيَّمَا تَقَارِيرُ مُدَقِّقِي اَلْحِسَابَاتِ. كَمَا تَضَعُ اَلْجَمْعِيَّةُ نَفْسَهَا بِتَصَرُّفِ اَلْقَضَاءِ لِإِعْطَاءِ اَلْإِيضَاحَاتِ اَللَّازِمَةِ حَيْثُ تَدْعُو اَلْحَاجَة.

وَلِكَيْ أَدْخُلَ فِي صُلْبِ اَلْمَوْضُوعِ أَقُولُ. لَدَى جَمْعِيَّةِ اَلْمَصَارِفِ مَطَالِبَ لَا تَقِفُ عِنْدَ حَدِّ مَا حَدَثَ مَعَ أَحَدِ زُمَلَائِنَا، بَلْ تَعُودُ إِلَى مَا تَحَمَّلَتْهُ اَلْمَصَارِفُ مِنْ تَسْوِيفٍ وَمُمَاطَلَةٍ وَتَجَاهُلٍ لِمُلَاحَظَاتِهَا مِنْ قِبَلِ اَلدَّوْلَة، حَتَّى تُوضَعَ فِي آخِرِ اَلْمَطَافِ أَمَامَ اَلْأَمْرِ اَلْوَاقِعِ كَمَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ.

كلمة العدد

هَذَا مَا حَصَلَ مَعَ خُطَّةِ اَلتَّعَافِي وَهَذَا مَا يَحْصُلُ اَلْيَوْمَ حَيْثُ يَتِمُّ خَلْفَ اَلسِّتَارَةِ تَحْضِيرَ قَانُونِ إِعْدَامِ اَلْمَصَارِفِ وَالْمُودِعِينَ مَعاً تَحْتَ تَسْمِيَةِ إِعَادَةِ اَلْهَيْكَلَةِ. لِذَلِكَ وَعَطْفاً عَلَى كُلِّ مَا سَبَقَ عَلَيْنَا اَلْمُطَالَبَةُ بِمَا يَلِي :

أَوَّلاً : بِأَنَّ تُحَالَ اَلْقَضَايَا اَلْمُتَعَلِّقَةُ بِالْعَمَلِ اَلْمَصْرِفِيِّ إِلَى اَلْقَضَاءِ اَلْمُخْتَصِّ تَطْبِيقاً لِلْقَوَانِينِ اَلْمَرْعِيَّةِ اَلْإِجْرَاءَ، وَذَلِكَ إِلَى حِينِ إِنْشَاءِ مَحْكَمَةٍ خَاصَّةٍ بِالْأُمُورِ اَلْمَصْرِفِيَّةِ، عَلَى غِرَارِ اَلْمَحْكَمَةِ «اَلْخَاصَّةِ بِالْأَسْوَاقِ اَلْمَالِيَّةِ» وَاَلَّتِي يَقْتَضِي تَعْيِينَ أَعْضَائِهَا.

وَفِي نَفْسِ اَلسِّيَاقِ تُطَالِبُ اَلْجَمْعِيَّةُ بِمُعَالَجَةِ اَلدَّعَاوَى اَلْعَالِقَةِ وَاَلَّتِي بَعْضاً مِنْهَا لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِ صِفَةٍ، خَاصَّةً أَنَّ قَرَارَاتِ اَلْحَجْزِ وَمَنْعِ اَلتَّصَرُّفِ التي تُكَبِّلُ اَلْقِطَاعَ اَلْمَصْرِفِيَّ مُنْذُ فَتْرَةٍ لَيْسَتْ بِوَجِيزَةٍ.

ثَانِياً : نُطَالِبُ بِالْإِسْرَاعِ بِإِقْرَارِ قَانُونِ اَلْ Capital Control وَالْأَخْذُ بِعَيْنِ اَلِاعْتِبَارِ بِمُلَاحَظَاتِ جَمْعِيَّةِ اَلْمَصَارِفِ اَلَّتِي تَنْظُرُ لَيْسَ فَقَطْ إِلَى مَصْلَحَةِ اَلْمَصَارِفِ، بَلْ إِلَى حِمَايَةِ اَلْوَدَائِعِ وَوَضْعِ حَدٍّ للاستنسابية وَتَأْمِينِ اَلْمُسَاوَاةِ بَيْنَ اَلْمُودِعِينَ. إِنَّ اَلْجَمْعِيَّةَ تَعْتَبِرُ أَنَّ اِسْتِمْرَارَ اَلدَّعَاوَى بِحَقِّهَا وَالْحُجُوزَاتُ اَلَّتِي تُقَامُ عَلَى حِسَابَاتِهَا فِي اَلدَّاخِلِ وَفِي اَلْخَارِجِ تُشَكِّلُ خَطَراً عَلَى حُسْنِ سَيْرِ اَلْعَمَلِ اَلْمَصْرِفِيِّ وَعَلَى سُيُولَةِ اَلْمَصَارِفِ لَدَى اَلْمَصَارِفِ اَلْمُرَاسِلَةِ.

ثَالِثاً : بِخُصُوصِ خُطَّةِ اَلتَّعَافِي، لَقَدْ قُلْنَاهَا تَكْرَاراً أَنَّ اَلِاتِّفَاقَ مَعَ صُنْدُوقِ اَلنَّقْدِ هُوَ اَلْبَابُ اَلْأَسْلَمُ لِلْخُرُوجِ مِنْ اَلْأَزْمَةِ اَلْحَالِيَّةِ. كَمَا أَنَّ دَوْلَةَ رَئِيسِ مَجْلِسِ اَلْوُزَرَاءِ يُحَاوِلُ مَشْكُوراً وَمُنْذُ فَتْرَةٍ إِيجَادَ أَرْضِيَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ لِلنِّقَاشِ. نَحْنُ لَا نَسْعَى إِلَى حِمَايَةِ مَصَالِحِنَا اَلْخَاصَّةِ وَلَا إِلَى فَرْضِ تَصَوُّرِنَا. بَلْ نَقْتَرِحُ بِأَنْ يَأْخُذَ بِآرَاءِ أَصْحَابِ اَلِاخْتِصَاصِ اَلدَّوْلِيِّينَ، وَفِي طَلِيعَتِهِمْ المعهد المالي الدولي بِشَأْنِ خُطَّةِ اَلتَّعَافِي لِلِاقْتِصَادِ اَللُّبْنَانِيِّ.

إِنَّ المعهد المالي الدولي IIF يَضُمُّ حَوَالَيْ ٤٠٠ عُضْواً مِنْ أَكْثَرَ مِنْ ٦٠ دَوْلَةٍ وَيَقُومُ صُنْدُوقُ اَلنَّقْدِ اَلدَّوْلِيِّ بِالتَّنْسِيقِ اَلْمُبَاشِرِ مَعَه بِمَا يَخْتَصُّ بِإِعَادَةِ هَيْكَلَةِ دُيُونِ اَلدُّوَلِ. وَنَحْنُ نَثْنِي عَلَى مَا وَرَدَ فِي تَقْرِيرِ هَذَا اَلْمَرْجِعِ اَلدَّوْلِيِّ وَخَاصَّةً اَلنِّقَاطَ اَلتَّالِيَةَ :

- وُجُوبُ إِعَادَةِ اَلنَّظَرِ فِي اِقْتِرَاحِ اَلدَّوْلَةِ لِلِاقْتِطَاعِ مِنْ اَلْوَدَائِعِ اَلْ HairCut لِأَنَّ اَلشَّطْبَ اَلْمُقْتَرَحَ لِلْوَدَائِعِ سَيُعْدِمُ أَيَّ ثِقَةٍ مُتَبَقِّيَةٍ فِي اَلْقِطَاعِ اَلْمَصْرِفِيِّ وَسَيُقَوِّضُ قُدْرَةَ اَلْقِطَاعِ اَلْمَصْرِفِيِّ عَلَى لَعِبِ دَوْرِهِ كَوَسِيطٍ أَسَاسِيٍّ فِي دَعْمِ اَلنَّشَاطِ اَلِاقْتِصَادِيِّ. إِنَّ المعهد المالي الدولي، فِي تَقْرِيرِهِ، حَدَّدَ بِوُضُوحٍ أَنَّهُ يُؤَيِّدُ اَلرَّأْيَ اَلْقَائِلَ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اَلْحُكُومَةِ وَمَصْرِفِ لُبْنَانَ تَحَمُّلَ جُزْءٍ مُهِمٍّ مِنْ اَلْخَسَائِرِ اَلْمَالِيَّةِ اَلْمُقَدَّرَةِ بِحَوَالَيْ ٧٣ مِلْيَارِ دُولَارٍ.

- كَذَلِكَ يوَضِّحُ فِي تَقْرِيرِهِ أَنَّهُ يُمْكِنُ مُعَالَجَةَ اَلْجُزْءِ اَلْأَكْبَرِ مِنْ اَلْوَدَائِعِ عَنْ طَرِيقِ إِنْشَاءِ صُنْدُوقٍ لِإِعَادَةِ اَلْوَدَائِعِ.
وَإِنَّنَا نُطَالِبُ بِإِشْرَاكِ اَلْمَصَارِفِ بِالْمُفَاوَضَاتِ حَوْلَ تَعْدِيلِ اَلْخُطَّةِ اَلْمَطْرُوحَةِ مِنْ قِبَلِ اَلدَّوْلَةِ اَللُّبْنَانِيَّةِ لِلْأَخْذِ بِعَيْنِ اَلِاعْتِبَارِ مُلَاحَظَاتِ اَلْمَصَارِفِ والمعهد المالي الدولي.

رَابِعاً : فِي مَا يَخْتَصُّ بِقَانُونِ إِعَادَةِ هَيْكَلَةِ اَلْمَصَارِفِ. يَجْرِي إِعْدَادُ هَذَا اَلْمَشْرُوعِ بِسِرِّيَّةٍ تَامَّةٍ وَتَعْتِيمٍ كُلِّيٍّ تُجَاهَ اَلْمَصَارِفِ، فِي وَقْتٍ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ اَلْجَمْعِيَّةُ اَلْجَالِسُ اَلْأَوَّلُ عَلَى طَاوِلَةِ اَلْمُنَاقَشَاتِ، فَهِيَ اَلْمَعْنِيَّ اَلرَّئِيسِيِّ بِهَذَا اَلْمَشْرُوعِ مَعَ اِنْعِكَاسَاتِهِ عَلَى مُوَظَّفِيهَا وَمُوَدِّعِيهَا وَعَلَى اِسْتِمْرَارِيَّتِهَا.
وَإِنَّنَا بِالتَّالِي نُطَالِبُ بِأَنْ نَجْتَمِعَ فِي اَلْقَرِيبِ اَلْعَاجِلِ بِالْأَشْخَاصِ اَلْمُكَلَّفِينَ تَحْضِيرَ مُسَوَّدَةِ مَشْرُوعِ اَلْقَانُونِ بُغْيَةِ اِطِّلَاعِنَا عَلَيْهَا وَإِبْدَاءِ مُلَاحَظَاتِنَا.

إِنَّ اَلْجَمْعِيَّةَ اَلْعُمُومِيَّةَ لِمَصَارِفِ لُبْنَانَ، هِيَ أَمَامَ قَرَارَاتٍ مَصِيرِيَّةٍ لِمَرْحَلَةٍ قَاسِيَةٍ تَنْتَظِرُ لُبْنَانَ وَالْقِطَاعَ اَلْمَصْرِفِيَّ كَمَا بَاقِي اَلْقِطَاعَاتِ، عَسَى أَنْ تَكُونَ نِقَاشَاتُنَا عَلَى قَدْرِ اَلْمَسْؤُولِيَّةِ فِي اَلْوَضْعِ اَلرَّاهِنِ، لِكَيْ نُقَرِّرَ مَعاً مَا هُوَ فِي مَصْلَحَةِ اَلْجَمِيعِ، مَعَ اَلْمُحَافَظَةِ قَدْرَ اَلْإِمْكَانِ عَلَى تَسْيِيرِ أُمُورِ اَلْمُوَاطِنِينَ وَلَوْ بِالْحَدِّ اَلْأَدْنَى مِنْهَا، عَلَناً نَتَمَكَّنُ مِنْ تَجَاوُزِ اَلْأَزْمَةِ بِأَقَلِّ ضَرَرٍ مُمْكِنٍ عَلَى اَلْوَطَنِ وَالْمُوَاطِنِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ.

إِزَاءَ ذَلِكَ فَإِنَّنَا نُوصِي بِأَنْ تَكُونَ مَطَالِبُنَا وَقَرَارَاتُنَا عَلَى قَدْرِ اَلْوَاقِعِ اَلْمَأْزُومْ، بعد أن قَامَتْ اَلْجَمْعِيَّةُ بِإِضْرَابِ يَوْمِ اَلْإِثْنَيْنِ فِي ٨ آب وقد أَدَّى هَذَا اَلْإِضْرَابِ اَلْغَايَةَ اَلْمَنْشُودَةَ مِنْهُ.

أَمَّا اَلسُّؤَالُ اَلَّذِي أُنْهِي بِهِ كَلِمَتِي هَذِهِ، إِنَّهُ مُوَجَّهٌ لَكُمْ أَيُّهَا اَلزُّمَلَاءُ، مَا هِيَ اَلْخُطُوَاتُ اَلَّتِي سَتَتَّخِذُهَا هَذِهِ اَلْجَمْعِيَّةِ فِي اَلْمَرْحَلَةِ اَلْمُقْبِلَةِ لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى اِسْتِمْرَارِيَّةِ اَلْقِطَاعِ اَلْمَصْرِفِيِّ وَالْوَطَنِ فِي هذه المرحلة المصيرية التي نمر بها؟

رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور سليم صفير

استيراد المشتقات النفطية

استورد لبنان طيلة السنوات الماضية، ولا يزال، كامل احتياجاته من المشتقات النفطية لإستخدامها في الإستهلاك الوسيط والنهائي، ذلك أنّ موضوع اختزانه لثروة نفطية لم يكن مطروحاً بشكل جدّي في مرحلة سابقة، الأرجح لأسباب سياسية وجيوسياسية. والفاتورة النفطية التي دفعها البلد بقطاعيه العام والخاص إلى الخارج هي جدّاً مرتفعة لا بل صادمة عند احتساب المبالغ التراكمية.

في التقرير الصادر عن قسم الدراسات والإحصاءات في جمعية مصارف لبنان عن متابعة تكلفة الفاتورة النفطية في السنوات الأخيرة، تبيّن الأنواع المستوردة منها، نرفع الملاحظات ذات الصلة، وذلك بهدف الإضاءة على أهمّية وضرورة الدفع باتجاه التنقيب عن الغاز والنفط وترشيد استهلاك الطاقة والمساهمة في ضبط العجز في ميزان المدفوعات.

أولاً– الفاتورة النفطية: كلفة كبيرة بجميع المقاييس

بلغت واردات لبنان السلعية من جميع المشتقات النفطية حوالي ٣,٨ مليارات دولار في العام ٢٠٢١، شكّلت ٢٧,٧٪ من إجمالي الواردات السلعية وحوالي ١٩,٠٪ من الناتج المحلّي الإجمالي، و٣,٢ مليارات دولار في العام ٢٠٢٠، بعد تسجيلها مستوىً ضخماً في العام ٢٠١٩ بلغ أكثر من ٦,٥ مليار دولار[١]، مقابل حوالي الـ٤ مليارات دولار في فترة السنوات الممتدّة من العام ٢٠١٥ إلى العام ٢٠١٨. وقد تراوحت قيمة المشتقات النفطية المستوردة في السنوات العشر الأخيرة بين حوالي ٣,٢ مليار دولار في حدّها الأدنى في العام ٢٠٢٠ وحوالي ٦,٥ مليار دولار في حدّها الأقصى وذلك في كل من العامين ٢٠١٢ و٢٠١٩، كما هو مبيّن في الجدول التالي.

وبشكل عام، تتأثّر الفاتورة النفطية المستوردة بالطبع بالكمّيات المستوردة وبالأسعار العالمية، وأيضاً بحركة التهريب من وإلى لبنان. ودون الدخول في تحليل تطوّر قيمتها بين عام وآخر، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ حركة استيراد المشتقات النفطية كانت كبيرة في السنوات الأخيرة وكانت تتجاوز حاجة الإقتصاد اللبناني، مع تخطّيها الحدود المقبولة في العام ٢٠١٩ حيث بلغت أكثر من ٦,٥ مليارات دولار كما سبق أن أشرنا إليه. وقد ارتبط ذلك بعمليات تهريب كبيرة إلى سورية، في ظلّ العقوبات المفروضة عليها وتسيّب الحدود اللبنانية- السورية. وقد استمرّت عمليات التهريب إلى سوريا في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ ولو ربّما على نحو أقلّ من العام ٢٠١٩ مع دعم هذه المواد في لبنان، في وقت أراد مصرف لبنان أن يكون الدعم مخصّصاً حصراً للإستهلاك المحلّي وفقاً لحاجات السوق اللبناني.

وبلغ **معدّلها السنوي الوسطي** حوالي:

- ٤,٤ مليار دولار في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢١).
- ٤,٨ مليار دولار في السنوات العشرة الأخيرة (٢٠١٢-٢٠٢١).
- ٣,٦ مليار دولار في فترة السنوات العشرين الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٢١).

أمّا إذا أخذنا **الفاتورة التراكمية** لإستيراد المشتقات النفطية، نجد أنّنا دفعنا أرقاماً ضخمة بلغت:

- **٢١,٨ مليار دولار** في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٧ -٢٠٢١).
- **٤٧,٨ مليار دولار** في السنوات العشر الأخيرة (٢٠١٢-٢٠٢١).
- **٧٣,٠ مليار دولار** في السنوات العشرين الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٢١)!

إعداد : قسم الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان.

[١] وهو قريب جدّاً من المستوى القياسي المسجّل في العام ٢٠١٢ والذي تجاوز الـ ٦,٦ مليارات دولار.

جدول رقم ا– قيمة المشتقات النفطية المستوردة، الناتج المحلّي الإجمالي، وبعض النسب المئوية

السنة	قيمة المشتقات النفطية المستوردة- مليون دولار	الناتج المحلّي الإجمالي- مليار دولار	الواردات السلعية من المشتقات النفطية/الناتج المحلّي الإجمالي- ٪	الواردات السلعية من المشتقات النفطية/إجمالي الواردات السلعية- ٪
٢٠١١	٤٢٥٣	٣٩,٩	٪١٠,٧	٪٢١,٠
٢٠١٢	٦٦٤٩	٤٤,٠	٪١٥,١	٪٣٠,٢
٢٠١٣	٥٧٩١	٤٦,٩	٪١٢,٤	٪٢٦,٣
٢٠١٤	٥٦٩٠	٤٨,١	٪١١,٨	٪٢٦,٥
٢٠١٥	٣٨٤٥	٤٩,٩	٪٧,٧	٪٢٠,٧
٢٠١٦	٤٠٩١	٥١,١	٪٨,٠	٪٢١,٤
٢٠١٧	٤٢٠٤	٥٣,٠	٪٧,٩	٪٢١,٥
٢٠١٨	٤٠٦٧	٥٤,٩	٪٧,٤	٪٢٠,٤
٢٠١٩	٦٥٣٤	٥٣,٢	٪١٢,٣	٪٣٤,٠
٢٠٢٠	٣١٨٨	٢٤,٧	٪١٢,٩	٪٢٨,٢
٢٠٢١	٣٧٨٥	١٩,٩	٪١٩,٠	٪٢٧,٧

المصدر: المركز الآلي الجمركي- إدارة الإحصاء المركزي.

وتحتلّ المشتقات النفطية المرتبة الأولى من حيث أنواع السلع المستوردة، وشكّلت حصّتها دوماً ما لا يقلّ عن ٢٠٪ من القيمة الإجمالية للواردات السلعية (جدول رقم ١). وقد بلغت مستوى قياسياً في العام ٢٠١٩ حيث تجاوزت حصّتها ثلث الواردات السلعية، لتنخفض بعدها إلى حوالي ٢٨٪ في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وقد بلغت هذه النسبة ٢٥,٦٪ إذا أخذنا فترة السنوات العشر الأخيرة وحوالي ٢٦,٤٪ في السنوات الخمسة الأخيرة. وهي تُساهم بشكل أساسي في العجز الضخم في ميزان الحساب التجاري والجاري، أحد مشاكل لبنان المزمنة/الهيكلية.

من ناحية أخرى، ارتفعت قيمة المشتقات النفطية المستوردة بشكل كبير إلى ١٩,٠٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠٢١ – أي إلى حوالي خمس الناتج المحلّي!- بخاصّة بسبب تراجع الناتج المحلّي بشكل دراماتيكي مقيّماً بالدولار، مقابل نسبة ١٢ إلى ١٣٪ في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، في حين تراوحت بين ٧ و٨٪ في فترة السنوات الممتدّة من العام ٢٠١٥ إلى العام ٢٠١٨. وقد شكّلت:

- ١٠,٦٪ من الناتج في فترة السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢١).
- ١٠,٧٪ من الناتج في فترة السنوات العشر الأخيرة (٢٠١٢-٢٠٢١).
- ١٠,٢٪ من الناتج في فترة السنوات العشرين الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٢١).

ثانياً– طبيعة المشتقات النفطية المستوردة

١- المازوت: غاز أويل وفيول أويل

تُشير المعطيات الإحصائية إلى أنّ المشتقات النفطية تتألّف **بدرجة أولى من الغاز أويل (أو المازوت) وأنواع أخرى من المازوت (الفيول أويل).** وقد بلغت قيمتها حوالي ٢,٣ مليار دولار في العام ٢٠٢١ لتشكّل حصّتها ٥٩,٦٪ من إجمالي المشتقات النفطية المستوردة، مقابل ٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠٢٠ وحصّتها ٦٧,٨٪، مقابل مستوى غير مسبوق في العام ٢٠١٩ حيث وصلت قيمتها إلى ٤,٩ مليارات دولار وشكّلت حصّتها ٧٥,٣٪ من إجمالي الفاتورة النفطية. وإذا أخذنا فترة السنوات الخمس الممتدّة من العام ٢٠١٧ حتى العام ٢٠٢١، نجد أنّ استيراد الغاز أويل والفيول أويل بلغ

بالمتوسّط ٢,٩ مليار دولار سنوياً وحصّته ٦٥,٦٪ أي ثلثي الفاتورة النفطية في الفترة السنوات الخمس المذكورة.

١,١- وفي التفصيل، بلغت الواردات السلعية من الغاز أويل ما قيمته ١,٩ مليار دولار في العام ٢٠٢١، حصّتها ٥٠,٢٪ من إجمالي الفاتورة النفطية، مقابل ١,٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٠ (حصّتها ٥٢,٣٪)، ومستوى مرتفع بلغ ٣,٢ مليارات دولار في العام ٢٠١٩ (حصّتها ٤٨,٩٪). وبلغت القيمة السنوية الوسطية لإستيراد الغاز أويل ٢,٢ مليار دولار وحصّتها ٥٠,٠٪ من إجمالي الفاتورة النفطية وذلك في فترة السنوات الخمس الممتدّة من العام ٢٠١٧ إلى العام ٢٠٢١. وهي تستخدم بشكل رئيسي من قبل مؤسسة كهرباء لبنان في معملَيْ الزهراني ودير عمّار، كما تُستخدم في المولّدات الكهربائية الخاصّة (مصانع، شركات، مؤسسات، وأفراد) وفي تدفئة المنازل وفي محرّكات الديزل (سيارات، شاحنات، سفن، جرّارات زراعية،...) والسخّانات...

١,٢- أمّا الأنواع الأخرى من المازوت (الفيول أويل) التي يستوردها لبنان، فقد بلغت قيمتها ٣٥٥ مليون دولار في العام ٢٠٢١ وحصّتها ٩,٤٪ من إجمالي الفاتورة النفطية، مقابل ٤٩٣ مليون دولار في العام ٢٠٢٠ وحصّتها ١٥,٥٪، مقابل مستوى قياسي في العام ٢٠١٩، حيث بلغت ١٧٢٢ مليون دولار (حصّتها ٢٦,٤٪). وبلغت القيمة السنوية الوسطية لإستيراد الفيول أويل حوالي ٦٧٩ مليون دولار وحصّتها ١٥,٦٪ من إجمالي الفاتورة النفطية وذلك في فترة السنوات الخمس الممتدّة من العام ٢٠١٧ إلى العام ٢٠٢١. وتُستخدم بشكل أساسي في معامل شركة الكهرباء في كلّ من الزوق والجيّه وصور وبعلبك، وأيضاً في القطاع الصناعي.

٢- البنزين

وتتألّف المشتقات النفطية المستوردة **بدرجة ثانية** من البنزين الذي تستهلكه بخاصّة السيارات وغيرها من الآليات، وأيضاً مولّدات الطاقة الكهربائية. وقد بلغ استيراد البنزين ١٢٤٤ مليون دولار في العام ٢٠٢١ لتشكّل حصّته ٣٢,٩٪ من مجموع استيراد المشتقات النفطية، مقابل ٨٣٧ مليون دولار في العام ٢٠٢٠ وشكّلت حصّته ٢٦,٣٪، و١٣٣٢ مليون دولار في العام ٢٠١٩ وحصّته ٢٠,٤٪. وإذا أخذنا فترة السنوات الخمس الممتدّة من العام ٢٠١٧ حتى العام ٢٠٢١، نجد أنّ القيمة السنوية الوسطية للبنزين المستورد بلغت ١٢٠٤ ملايين دولار وحصّتها ٢٧,٦٪ أي أكثر من ربع كلفة الفاتورة النفطية في فترة السنوات الخمس المذكورة.

٢,١- وفي التفصيل، بلغ استيراد **البنزين العادي** (٩٥ أوكتان) حوالي ١٢١٧ مليون دولار في العام ٢٠٢١ وحصّته ٣٢,١٪ من إجمالي واردات المشتقات النفطية، مقابل ما يزيد عن ٧٦١ مليون دولار في العام ٢٠٢٠ وحصّته ٢٣,٩٪، و١١٥٩ مليون دولار في العام ٢٠١٩ (حصّته ١٧,٧٪). وبلغ متوسّطها السنوي الوسطي في السنوات الخمس ٢٠١٧-٢٠٢١ حوالي ١٠٧٣ مليون دولار وحصّتها ٢٤,٦٪ من إجمالي الفاتورة النفطية في الفترة المذكورة.

٢,٢- أمّا استيراد **البنزين السوبر** (٩٨ أوكتان)، فقد تراجعت قيمته إلى حدود ٢٧ مليون دولار فقط في العام ٢٠٢١ وحصّته إلى ٠,٧٪ من إجمالي الفاتورة النفطية، مقابل حوالي ٧٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٠ وحصّته ٢,٤٪، و١٧٣ مليون دولار وحصّته ٢,٦٪ في العام ٢٠١٩. وبلغ متوسّطه السنوي الوسطي في السنوات الخمس ٢٠١٧-٢٠٢١ حوالي ١٣٢ مليون دولار وحصّته الوسطية ٣,٠٪ من إجمالي الفاتورة النفطية.

٣- أنواع أخرى مختلفة

ومن أنواع المشتقات النفطية الأخرى التي يستوردها لبنان، نذكر:

أ- البوتان المستخدم على شكل قوارير غاز في المنازل أو المطاعم...، والذي بلغ الاستيراد منه حوالي ١٥٦ مليون دولار في العام ٢٠٢١ وشكّلت حصّته ٤,١٪ من مجموع استيراد المشتقات النفطية، مقابل ١١٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٠ و١٢٣ مليون دولار في العام ٢٠١٩. وإذا أخذنا فترة السنوات الخمس الممتدّة من العام ٢٠١٧ حتى العام ٢٠٢١، نجد أنّ المتوسّط السنوي لإستيراد البوتان بلغ ١٣٠ مليون دولار وحصّته شكّلت ٣٪ من إجمالي الفاتورة النفطية في الفترة المذكورة.

ب- الكيروزين المستخدم بخاصّة كوقود للطائرات، وأيضاً كوقود للتدفئة، وفي بعض أفران الخبز، وفي الإنارة...

والذي بلغ استيراده حوالي ١٣ مليون دولار في العام ٢٠٢١، مقابل ٨ ملايين دولار في العام ٢٠٢٠ و٢١ مليوناً في العام ٢٠١٩، وبمتوسّط سنوي وسطي قدره ١٧ مليون دولار في السنوات الخمس ٢٠١٧-٢٠٢١، وبلغت حصّته ٠,٤٪ من إجمالي الفاتورة النفطية في الفترة المذكورة.

ت- البروبان الذي استوردنا منه حوالي ١٥ مليون دولار في العام ٢٠٢١ مقابل ٩ ملايين دولار في العام ٢٠٢٠ وحوالي ١٥ مليوناً في العام ٢٠١٩، وبمتوسّط سنوي وسطي قدره ١٤ مليون دولار في السنوات الخمس ٢٠١٧-٢٠٢١، وبلغت حصّته ٠,٣٪ من إجمالي الفاتورة النفطية في الفترة المذكورة. ويمكن استخدامه في بعض المحرّكات، وسخّانات المياه، وغيرها.

ويُلخّص الجدول أدناه قيمة المشتقات النفطية المستوردة بحسب نوعها في فترة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

جدول رقم ٢- قيمة المشتقات النفطية المستوردة بحسب نوعها- مليون دولار ونسب مئوية

	مازوت		البنزين		أنواع أخرى				
	غاز أويل (المازوت)	أنواع أخرى من المازوت (الفيول أويل)	البنزين العادي (٩٥ أوكتان)	البنزين السوبر (٩٨ أوكتان)	البوتان	الكيروزين	البروبان	غيرها	المجموع العام
٢٠١٧ القيمة- مليون دولار	٢٠٤٥	٦٣٤	١٠١٠	١٧٧	١٢٦	١٩	١٦	١٧٧	٤٢٠٤
الحصة من المجموع، ٪	٤٨,٦	١٥,١	٢٤,٠	٤,٢	٣,٠	٠,٥	٠,٤	٤,٢	١٠٠,٠
٢٠١٨ القيمة- مليون دولار	٢٠٨٣	١٨٩	١٢١٦	٢٠٦	١٣٢	٢٧	١٨	١٩٦	٤٠٦٧
الحصة من المجموع، ٪	٥١,٢	٤,٦	٢٩,٩	٥,١	٣,٢	٠,٧	٠,٤	٤,٨	١٠٠,٠
٢٠١٩ القيمة- مليون دولار	٣١٩٧	١٧٢٢	١١٥٩	١٧٣	١٢٣	٢١	١٥	١٢٤	٦٥٣٤
الحصة من المجموع، ٪	٤٨,٩	٢٦,٤	١٧,٧	٢,٦	١,٩	٠,٣	٠,٢	١,٩	١٠٠,٠
٢٠٢٠ القيمة- مليون دولار	١٦٦٩	٤٩٣	٧٦١	٧٦	١١٤	٨	٩	٥٨	٣١٨٨
الحصة من المجموع، ٪	٥٢,٤	١٥,٥	٢٣,٩	٢,٤	٣,٦	٠,٣	٠,٣	١,٨	١٠٠,٠
٢٠٢١ القيمة- مليون دولار	١٩٠١	٣٥٥	١٢١٧	٢٧	١٥٦	١٣	١٥	١٠١	٣٧٨٥
الحصة من المجموع، ٪	٥٠,٢	٩,٤	٣٢,٢	٠,٧	٤,١	٠,٣	٠,٤	٢,٧	١٠٠,٠

ثالثاً- في بعض الملاحظات

لم يهدف هذا التقرير إلى تحليل التطوّر السنوي لإستيراد المشتقات النفطية في لبنان، الذي يتأثّر طبعاً بالنشاط الإقتصادي في البلد وبالأسعار العالمية وبعوامل أخرى مثل التهريب دخولاً أو خروجاً، بل إلى الإضاءة على كلفتها الباهظة على الإقتصاد طيلة السنوات الماضية وإلى معرفة الأنواع المستوردة منها، لإستخراج التوصيات والعبر.

وارتبطت هذه الكلفة الباهظة التي دفعها الإقتصاد، - وهي بالطبع مبرّرة في جزء منها لتسيير العجلة الإقتصادية والإنتاج وتلبية حاجة الأسر منها- والتي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية التي نعيشها اليوم، بعدّة أسباب يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: تجميد ملف الثروة النفطية التي يختزنها لبنان لسنوات طويلة طبعاً لأسباب سياسية وجيوسياسية،

ما أجبر الإقتصاد اللبناني على استيراد كامل حاجته من المشتقات النفطية.

ثانياً: كان لبنان يستورد المشتقات النفطية لتأمين حاجة اقتصاده، كما كان يُلبّي بشكل جزئي حاجة الإقتصاد السوري من هذه المواد بسبب العقوبات الأميركية المفروضة على سورية. أضف أنّ دعم أسعار المشتقات النفطية في لبنان في الفترة الممتدّة من بداية الإنتفاضة في تشرين الأول ٢٠١٩ وحتى أواخر العام ٢٠٢١، جعل التهريب إلى سوريا تجارة مربحة بامتياز، وأفقد مصرف لبنان جزءاً هامّاً من احتياطياته من العملات الأجنبية.

ثالثاً: على صعيد إنتاج الكهرباء من المعامل، ثمّة مشاكل كثيرة قديمة جديدة، منها ما يرتبط بعدم الكفاءة أو الفعالية في الإنتاج بسبب المعامل القديمة وطبيعة المواد المستعملة، ومنها ما يرتبط بالهدر الكبير في التوزيع، وأيضاً بتسعير وتحصيل الفواتير، وعدم الإستفادة من الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، إلى غيرها من الأسباب. كما أنّ استخدام المولدات الخاصّة طيلة السنوات الماضية بسبب عجز انتاج المعامل عن تأمين كامل الطلب يُعتبر بشكل عام أقلّ فعالية لناحية وفورات الحجم مقارنة مع معامل انتاج الكهرباء. وثمّة تقصير مُريب من قبل السلطات المتعاقبة تجاه المقيمين في لبنان من أفراد ومؤسسات في إدارة ملف قطاع الكهرباء والقيام بالإصلاحات الضرورية، على الرغم من الدراسات والتوصيات الدولية والمحلّية بضرورة الشروع في ذلك. وهذا الأمر لا يمكن أن يُفهم أو يُفسّر إلاّ من خلال استفادة جهات كثيرة من الواقع السائد، إضافة إلى سيطرة الأحقاد وتسجيل المواقف في مقاربة هذا الموضوع بدل التفكير في مصلحة الإقتصاد والمواطن.

رابعاً: على صعيد الإستهلاك، يمكن تلخيص المشكلة بعدم استهلاك المازوت والبنزين بكفاءة في لبنان كما تفعل معظم شعوب العالم، وخاصّة المتقدّمة منها. ويعود ذلك إلى عدّة أسباب لعلّ أبرزها توافرها الدائم للمقيم في لبنان بسعر منخفض نسبياً، إن بسبب دعم الكهرباء حيث تمّ تثبيت أسعارها على الأسعار العالمية العائدة للعام ١٩٩٤، والبنزين (حيث تمّ وضع سقف على سعر صفيحة البنزين سابقاً)، والقدرة الشرائية المرتفعة للّيرة اللبنانية مقابل الدولار بسبب استقرار سعر الصرف على الـ ١٥٠٧,٥ ليرات للدولار على مدى سنوات طويلة. يُضاف إلى ذلك ضعف الوعي الجماعي بأنّ هذه المواد الحيوية هي سلع نادرة وأسعارها الحقيقية هي أحياناً كثيرة مرتفعة، وهذا مرتبط جزئياً بعدم وجود التوعية الكافية إن من قبل الدولة أو المجتمع المدني لضرورة ترشيد الإستهلاك، من دون أن ننسى أخيراً عدم توافر وتطوير شبكة نقل عام تكون بتصرّف الإقتصاد اللبناني الذي يتوق إليها منذ زمن طويل.

تعليق على قانون تعديل قانون السرية المصرفية لعام ٢٠٢٢

بقلم : المحامي الدكتور بول مرقص *

لطالما تعاظمت الدعوات وتفاقمت الضغوطات لأجل تقويض السرية المصرفية في لبنان تحت ذريعة ضرورة مكافحة الفساد وتبييض الأموال، فعندما أقرّ عام ١٩٥٦ ساهم بشكل كبير في جذب الإستثمارات الأجنبية والعربية من ناحية، ومن ناحية أخرى في تعزيز مكانة القطاع المصرفي اللبناني وفي منحه لقب «سويسرا الشرق»، ذلك لأن السريّة المصرفية شكّلت ركناً أساسياً من أركان الإقتصاد الوطني القائم على النظام الإقتصادي والمصرفي الحرّ وما يستتبع ذلك من حرية تحويل الرساميل وفتح الحسابات المصرفية المشتركة والفردية من أي عملة كانت.

وتكمن خصوصية النظام الذي أرساه قانون سريّة المصارف في لبنان لعام ١٩٥٦، في المحافظة على ثبات وصمود القطاع المصرفي اللبناني رغم كلّ الأزمات الإقتصادية والمصرفية التي مرّت بها البلاد على مدى سنوات طويلة ولاسيّما لجهة كسب ثقة المودعين من مختلف الجنسيات الذين أودعوا مبالغ كبيرة في المصارف اللبنانية.

فلا يمكن التذرّع بأن قانون السريّة المصرفية هو حصانة لأعمال السلطة السياسية غير المشروعة، فمن المعلوم بأن الجرائم المالية عابرة للحدود، ولم تكن السريّة المصرفية عائقاً أمام التزامات لبنان تجاه الخارج، فخارجياً لم يعد هناك عملياً سريّة مصرفية بالتعامل مع لبنان، فهذا الأمر يُلاحظ أولاً من النظام الضريبي العالمي الذي إنضم إليه لبنان، فتوقيع لبنان على معاهدات تفرض تبادل المعلومات الضريبية، أدى إلى إلغاء السرية المصرفية أمام الإدارات الضريبية الأجنبية، لاسيّما الأميركية والتزامه ببنود قانون «FATCA»، إضافة إلى التبادل الضريبي CRS.

فموجب حفظ السريّة المصرفية وفق قانون عام ١٩٥٦ يخوّل المصرف الاحتجاج به بوجه أي سلطة عامة إدارية أو عسكرية أو قضائية وفقاً لما نصّت عليه المادة الثانية منه، وحدود إفشاء السريّة المصرفية أمام القضاء يقوم في ما يتعلّق بدعاوى الإثراء غير المشروع.

إلاّ أنه رغم الأهمية التي لعبها قانون سريّة المصارف على مدى سنوات لجهة دعم الثقة بالإقتصاد القومي والقطاع المصرفي، وتشجيع الإستثمار، لا تزال السلطة السياسية تستجيب تلقائياً للمطالب الخارجية والقضاء على ما تبقى من سمات تميّز القطاع المصرفي اللبناني الذي يصارع للبقاء صامداً.

وتجدر الإشارة إلى أنه عام ٢٠٢٠ صدر قانون **«تعليق العمل بأحكام قانون سرية المصارف الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣ لمدة سنة واحدة»** وتمّ تمديده لسنة أخرى، وذلك بهدف إجراء التحقيق الجنائي، حيث رفعت السريّة المصرفية عن حسابات مصرف لبنان والوزارات والمصالح المستقلة والمجالس والصناديق والمؤسسات العامة، إلاّ أن هذا التعليق لم يؤدِّ إلى تسهيل مهمة التدقيق الجنائي وفي تحقيق الغاية المتوخاة من ورائه، مما يؤكّد إلى أن قانون السرية المصرفية لم يكن يوماً السبب في عدم كشف الفساد.

وبالعودة إلى موضوعنا الأساسي في هذا المقال، فقد أقرّ مجلس النواب في جلسته تاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٦ **مشروع القانون المعجّل الوارد بالمرسوم رقم /٩١٠٢/: «تعديل بعض مواد القانون الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣ المتعلق بالسرية والمادة /١٥٠/ من القانون المنفذ بالمرسوم رقم /١٣٥١٣/ تاريخ ١٩٦٣/٨/١ وتعديلاته (قانون النقد والتسليف)، والمادة/٢٣/ من القانون رقم /٤٤/ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية)،**

---

* محام في الإستئناف، دكتور في القانون، مؤسس مكتب جوستيسيا للمحاماة، أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت وفي كليات الحقوق، مستشار قانوني للمصارف.

ساهمت الأستاذة مها داغر، الأستاذة ليا مقديسي من جوستيسيا الحقوقية، أعدّ البحوث الآيلة إلى كتابة هذا المقال.

والمادة /١٠٣/ من المرسوم الاشتراعي رقم /١٤٤/ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل).»

ينطلق النصّ وكأنه ليس هنالك قانون رقمه /٤٤/ صادر عام ٢٠١٥ يرفع السرية المصرفية عند الاشتباه جدياً في جرائم الفساد والتهرب الضريبي وسائر الجرائم المالية التي جاء المشروع لينصّ عليها. **فما هو أساس هذا التعديل؟ هل هو فعلاً كما تمّ الادعاء به بأنه الرغبة بملاحقة الفساد ووضع حد لهم وإعادة الثقة بالقطاع المصرفي؟**

على هذا المنوال، نتطرّق إلى إحدى أهم شروط صندوق النقد الدولي الذي تمّ الإتفاق عليها خلال التفاوض مع لبنان، وهي تعديل قانون السريّة المصرفية. لذا فإن توقيت هذا التعديل ليس نابعاً عن إجتهاد نيابي أو إصلاحي من قبل السلطات أو أية رغبة للتقويم، **وفيما يلي سنعرض بعض التعليقات القانونية على مشروع قانون تعديل السرية المصرفية كما ورد من الحكومة وعلى الصيغة النهائية التي أقرّها مجلس النواب في جلسته تاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٦ لبيان الهول والذهول وراء هذا التعديل.**

عملت الحكومة أولاً على مشروع تعديل قانون سريّة المصارف قبل إحالته إلى لجنة المال والموازنة في مجلس النواب ووضعت ملاحظاتها عليه، وكانت قد سمحت ضمن مشروعها برفع السريّة المصرفية من قبل موظّف المالية أو قضاة النيابات العامة حتى الاستئنافية منها وقضاة التحقيق، دون وضع معايير واضحة وضامنة للخصوصية، فالمشروع ألزم المصارف بأن تقدّم تقاريرها الى وزارة المال دون ضمانات لحقوق المودعين التي يمكن أن يحصلوا عليها تجاه الاجراءات التعسفية كإساءة استعمال المعلومات الخاصة أو حتى إساءة طلب هذه المعلومات.

كما نصّ مشروع القانون الحكومي على إنشاء سجل للحسابات المصرفية دون أن يحدّد الجهة المخوّلة للاحتفاظ والاشراف على السجلّ وتسليم المعلومات المتعلّقة بهذه الحسابات الى الجهات التي عددها المشروع في الفقرة الأولى من المادة السابعة.

كما حظرّ نصّ التعديل الحكومي على المصارف فتح حسابات ودائع «مرقمة» لا يعرف أصحابها غير مديري المصرف أو وكلائهم، كما يفرض تحويل الحسابات المرقمة والخزائن الحديدية المؤجّرة الى حسابات عادية وخزائن تطبّق عليها كل متطلبات مكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب، إلا أنه ما لم يتم التنبُّه إليه أثناء صياغة هذه الفقرة أن الحساب المرقم أصبح أساساً خاضعاً لموافقة استثنائية من إدارة المصرف بعد العام ٢٠٠١ الأمر الذي تناساه مجلس النواب والحكومة، ولذلك كان يجب على الأقل اخراج الصندوق الحديدي العادي (غير المرقّم) من هذا القانون.

وفي ما يتعلّق بالصيغة النهائية التي أقرّها مجلس النواب، فقد كان التعديل الأساسي هو إشراك كل من القضاء ووزارة المال بصلاحية رفع السريّة المصرفية، بعد أن كانت هذه الصلاحية مرتبطة فقط بهيئة التحقيق الخاصة المنشأة بالقانون ٢٠١٥/٤٤ (مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب) وبالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

فأصبحت صلاحية رفع السرية المصرفية بموجب هذا التعديل مرتبطة بجهات عدّة وهي، ١) القضاء، ٢) الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ٣) الإدارة الضريبية بهدف مكافحة التهرب الضريبي، ٤) وبهيئة التحقيق الخاصة.

هذا رغم أنه سابقاً لهذا التعديل، لم يكن هناك إشكالية لرفع السريّة المصرفية عند الإشتباه بجرائم الفساد، فاللهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، صلاحية رفع السرية المصرفية بموجب المادة /١٩/ من القانون رقم ٢٠٢٠/١٧٥ (قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد).

كما أعاد مجلس النواب تعديل المادة السابعة من قانون سريّة المصارف بعد أن كانت تنصّ وفقاً لتعديل لجنة المال والموازنة الأخير على ما يلي:

«القضاء المختص في دعاوى التحقيق في جرائم الفساد والمالية الأخرى والجرائم المحددة في المادة الأولى في قانون ٢٠١٥/٤٤ وتعديلاته (قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب) ودعاوى الإثراء غير المشروع المقامة إستناداً إلى القانون رقم /١٨٩/ تاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٠ (قانون التصريح عن الذمّة المالية).»

وتمّ إلغاء مصطلح **«الجرائم المالية الأخرى»** وإستبدلت **«بالجرائم المنصوص عليها بالمادة /١٩/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية»** أي إعطاء السلطة للمدعي العام المالي .

كما أن القانون الذي أقرّه مجلس النواب لم يتضمن أي بند يتناول المفعول الرجعي، فأهمية رفع السرية المصرفية تكمن في المفعول الرجعي الذي يسمح للقاضي بمحاسبة المرتكب على جميع الجرائم المالية التي قام بها سابقاً للملاحقة في السنوات السابقة، وفقاً لآلية ومعايير واضحة طبعاً.

* * *

في الخلاصة، وبعيداً عن التّقنيات، نعتبر أنّ هكذا قانون كان ليبحث، أو ليصلح، لو كانت في لبنان «دولة حقوق» توحي الثقة وتبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين والمكلّفين وقوانين تحمي الخصوصية حتى يفرجوا عن تفاصيل حساباتهم.

وأخيراً نحذر من مخاطر إلغاء وتقويض قانون السريّة المصرفية لما له من آثار سلبية على ما تبقى من القطاع الإقتصادي اللبناني، فلماذا نخسر ما تبقى للبنان من مزايا؟ وتبعاً لأي كلفة وثمن؟

FinTech and Regulators

*By : DR. ANDRE GHOLAM **

Do fintechs need to be regulated ? Any institution that is involved in financial activities must comply with various regulations, and this certainly applies to the fintech industry.

For many years, fintechs were under-regulated in many countries. Regulators and regulations have focused on traditional banks and banking. Regulations have developed alongside the industry and did not initially fit the new breed of fintechs.

This has changed, and fintechs in most countries are now regulated by main national financial regulators. Regulations have, in many cases, been adapted to cater to fintechs. The regulation of the fintech industry is more complicated than for financial institutions. Fintechs are typically much smaller but still subject to the same intense regulation. They are also likely to operate across several jurisdictions (possibly from an early stage) and will need to comply with different regulations in each region or country.

Fintech is already delivering significant benefits to consumers and investors; to financial services firms and financial market infrastructure; and to financial stability and financial inclusion. However, the increasing use of fintech solutions and emerging technologies also brings risks, to which regulators and supervisors are responding. Consumers and investors are benefiting from both the emergence of new fintech solutions and the evolution of existing financial services providers. This has generated a wider range of financial products and services being delivered more efficiently and effectively, with competitive pressures on firms to adopt a more consumer-centric approach. The regulatory and supervisory response to fintech has evolved through three stages. Initially, the response was to focus on the benefits of fintech and on supporting the growth and adoption of new fintech solutions. Regulatory intervention was limited to little more than fine-tuning to take account of the impact of fintech on the ways in which financial services were provided.

In the second stage, regulators and supervisors began to worry increasingly about the risks arising from fintech. These risks can be characterized as risks to: consumers and investors; financial services firms; and financial stability. In the third stage, regulators and supervisors have been taking specific actions in response to these risks. This has included the development of international standards, the implementation of increasingly detailed and prescriptive national rules and guidance, and shifts in supervisory priorities. These initiatives cover a wide range of areas, including technology risk, cyber security and operational resilience more generally; data privacy; consumer protection; firms' governance and risk governance; and amendments to anti-money laundering requirements. The emerging international standards have mostly taken the form of high-level principles, leaving national implementation (both regulation and supervision) to diverge considerably across jurisdictions and across different financial services sectors.

---

* ***Consultant Informatique - PHD, CISA, CISM, CRISC, Professeur a L'USJ.***

Why is regulation important for fintechs ?

Regulations have evolved to protect financial institutions, their customers, and the wider economy from financial crime. AML and KYC regulation are frequently updated to reflect changes in fraudulent and criminal methods.

Where fintechs have operations in the financial services industry, customer verification, or transactions support, they should ensure the same checks and security as the major financial institutions. Protection and compliance are vital – but there are other good reasons for regulation for fintechs:

- Regulation establishes trust.
  Credibility and trust are vital for any financial-related company, and compliance with regulations helps to establish this.
- Regulation creates a level playing field.
  Companies operating in the same area must meet the same requirements and challenges, supporting fair competition.
- Compliance will help fintechs scale their business.
  This could include offering new products and services, moving to a full banking license, or expanding into new countries.

How do regulations help to make a fintech future-proof?

Every business wants to grow. In the financial services sector, compliance with appropriate regulations is important to allow and facilitate expansion. The sooner and more thoroughly a company embraces regulations, the easier future expansion will be.

- Compliance is necessary for international expansion.
  Fintechs work in many different countries, often from an early stage. Expansion into new jurisdictions will require understanding and compliance with their regulations. But there are many similarities between countries, which existing compliance will help with.
- **Acquiring new licenses.**
  As fintechs grow, they will often need new operating licenses. A common journey is from an e-money license to a full banking license – this will likely attract greater regulatory scrutiny and compliance requirements.
- **Implementing new technologies.**
  Expanding into new technology and services is likely to require compliance with additional regulations. Fintechs are often heavy digital adopters, with areas such as artificial intelligence, machine learning, and cryptocurrency. Compliance here helps rapid adoption of new technologies and methods.
- **Supports a good user experience.**
  Getting compliance right is essential for brand improvement and customer experience. With KYC and onboarding, for example, customs want robust and secure interactions but also fast and friction-free experiences.

Why regulators cannot keep up with fintech innovation

The past decade of innovation in fintech has been interesting, watching the struggles of regulators trying to keep up. Fundamentally, failing to keep pace has led to many challenges down the line. They allowed a lot of things to happen which they're now trying to address.

Let us look at a few examples. First, peer-to-peer (P2P) lending.

P2P lending rose rapidly after the first entrant, Zopa, launched in 2005. Zopa, called the first fintech, as its concept was an eBay for loans. It worked in the UK, but when it tried to expand into other markets, such as Italy and the US, it did not — the regulators did not like the idea.

However, the major market that did like the

idea was China. The regulators sat back and watched as the P2P lending market took off, but took no action.
By 2018, when the Chinese regulators decided to act, there were thousands of P2P lending firms — more than 3000. The regulators began to impose increasingly strict regulations, which included the appointment of a custodian bank, full disclosure on the use of investments, and caps on the maximum lending amounts that could be extended — either 150,000$ to individuals or 750,000$ to companies. That catalyzed an implosion in the P2P lending market. The sudden collapse of thousands of unregulated firms led to thousands of people losing their life savings.

Greater intervention

And it's not just in China where the regulators are starting to intervene. P2P lending firms around the world have seen crackdowns on their business models after the proverbial horse has bolted.
Now we are seeing the same with the buy now, pay later (BNPL) market. Sweden's Klarna emerged in the 2000s with the innovative idea to layover payments for goods purchased online into a few monthly instalments. While it is a great idea, it has also been screaming to be regulated.
The question is why Klarna and its brethren did not go to the regulators first and ask to be regulated ? Instead, there has been lots of uncertainty until last year, when many governments woke up and started to look at this market, and are now introducing regulations.

What has been the result of the new regulations coming in ? The valuations of BNPL firms like Klarna have dived. Klarna, valued at $45bn in 2021, is now valued at just $6.5bn in its latest funding round this year.

Clearly, if regulators sit on the sidelines too long before taking action, then those actions can decimate markets they have allowed to mature. Those who invested in those markets — whether they be citizens (P2P lending) or investors (BNPL) — tend to lose massively.

It is not just in China where the regulators are starting to intervene. PeP lending firms around the world have seen crackdowns on their business models after the proverbial horse has bolted

What next for crypto?

Cryptocurrencies are the elephant in the room. Bitcoin was launched more than a dozen years ago and has been joined by over 10,000 other cryptocurrencies, yet the regulators have sat and watched. They have constantly decried bitcoin, but cannot seem to do anything about it.

They have moaned about how these currencies undermine banking, finance and government, but no one cared. They have started trying to create their own alternatives – central bank digital currencies (CBDC) – and most in the crypto community have laughed in their faces.

Yet, there is good reason for wanting crypto regulations. In 2014 Mt Gox collapsed, which was painful for some. In 2018 there was the sudden death of Quadriga's CEO Gerald Cotten, who was the only person with the password to the crypto exchange. In the current crypto meltdown, there are exchanges introducing arbitrary policies to stop people cashing out; even worse, many are accusing these services and currencies of being Ponzi schemes.

Nevertheless, there will be a global digital currency one day and the key factor will be a money with governance. The challenge is to ask : what is the right governance ? Is it the

Federal Reserve, European Central Bank and People's Bank of China saying you can trust this, or is it the network ?

As the EU creates new rules based on the Markets in Crypto Assets regulatory proposal, a new mandate agreed in June, will it work ? Can it work ? And if so, how ? These are the big questions being asked of supervisory authorities, who are always in catch-up mode and rarely have any vision of what is next. Instead, they should be thinking ahead and protecting consumers from losing their life savings, or getting sucked into debt or Ponzi schemes.

There is a need for regulators who understand network change, technology and digitalization, and are able to clamp down early on malpractices, scams and schemes that open citizens and investors to abuse. The fact that most of them have waited years to draft a response seems shocking.

In response to an increasingly evolving market, European Supervisory Authorities (ESAs) are keen to encourage the development of fintechs, but also determined to exercise appropriate oversight over innovative technology. A number of important publications by the European Commission (EC), the European Banking Authority (EBA) and the European Central Bank (ECB) have been published. These all point towards a growing supervisory focus. Banks should be aware of supervisors' likely priorities and prepare for fresh challenges ahead.

The rapid growth of fintech has become a defining theme of European financial services. This burst of activity is also reflected in an acceleration of fintech investments and acquisitions by established European banks.

Each regulatory body wants to encourage the development of fintech, but at the same time to ensure this does not compromise key priorities such as data protection, consumer rights, market integrity or financial stability.

New challenges will be posed for supervisors and banks alike. The EBA and ECB may have stressed the need for a proportionate approach to new technology, but banks can expect to face some searching questions about their fintech investments.

It is expected to see increasing supervisory focus in the below key areas:

- Cyber risks.
  Banks will be required to demonstrate documented, approved and periodically reviewed controls over access management, incident management, network security and end-user computing.
- Outsourcing risks (including cloud computing).
  Given the increased vulnerability to cyber attacks, supervisors will want to ensure that banks are exercising appropriate oversight over third party providers. That includes banks' own access and audit rights, as well as appropriate processes to inform supervisors in case of a material change in outsourcing agreements.
- Business models.
  Banks will need to consider how fintech affects their business models, while supervisors will need to adapt their own business model assessment techniques to take account of the latest technological developments.
- Internal governance.
  Supervisors will want to ensure that banks have the capabilities required to manage technological innovation. This includes hiring for appropriate skill sets (such as data scientists, mathematicians, statisticians), awareness at the board level, and suitable training.

Leveraging its newly established fintech, the EBA plans to:

- Monitor the regulatory perimeter for fintech, including licensing and the use of `sandboxes';
- Keep an eye on fintech trends, and consider their potential impact on business models and prudential risks;
- Promote harmonized supervisory best practices around cyber security in credit institutions, investment firms, payment institutions and electronic money institutions;
- Address potential consumer protection issues; and
- Identify any potential money laundering risks associated with fintech and technology providers.

In short, fintech is rapidly moving out from 'under the regulatory radar' and is attracting growing supervisory scrutiny. The coming years are certain to see further changes as technology and risks evolve. Both banks and supervisors will need to increase their focus on fintech-related issues through joint initiatives and industry-wide platforms for knowledge sharing.

Are you embracing the use of fintech solutions and emerging technologies in your business ? If so, have you adopted a proactive response to the emerging risks and the growing regulatory and supervisory scrutiny ?
The list of regulatory and supervisory responses to fintech-related risks continues to lengthen. And this will continue to ratchet up over the coming years as the fintech sector and the adoption of fintech solutions continue to develop and grow.
Firms entering the fintech space need to factor the ever-changing nature of regulation and supervision into their strategies, business planning, governance and risk management.
Main points to look at :

- The importance regulators and supervisors place on Board and senior management awareness and understanding of fintech applications and fintech-related risks.
- The risks to consumers from a lack of consumer understanding; mis-selling of products and services; and data privacy, security and protection.
- The broader risks to firms, including business model viability, governance, technology risk and operational resilience, data handling and the use of artificial intelligence, and conduct and AML issues.

خلاصة التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان خلال شهر حزيران ٢٠٢٢

تعميم وسيط رقم 626 للمصارف

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13447 تاريخ 2022/6/21 المتعلّق بتعديل القرار الأساسي رقم 13335 تاريخ 2021/6/8 (إجراءات إستثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الاجنبية) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 158.

قرار وسيط رقم 13447
تعديل القرار الأساسي رقم 13335 تاريخ 2021/6/8

ان حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المادتين 70 و174 منه،

وبناءً على أحكام القرار الأساسي رقم 13335 تاريخ 2021/6/8 وتعديلاته المتعلّق باجراءات استثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الاجنبية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتّخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022/6/16،

يقرّر ما يأتي:

المادة الأولى: يُضاف الى المقطع "اولاً" من المادة الثانية من القرار الأساسي رقم 13335 تاريخ 2021/6/8 البند (هـ) التالي نصه:

« هـ- يستفيد من أحكام هذا القرار "صاحب الحساب" عن:

- حساباته لأجل المفتوحة قبل تاريخ 2019/10/31، عند انتهاء آجالها.
- الضمانات النقدية (Cash Collateral)، المقدمة منه قبل تاريخ 2019/10/31، عند تحريرها.»

المادة الثانية: يُلغى نصّ البند (2) من المقطع "أولاً" من المادة الرابعة من القرار الأساسي رقم 13335 تاريخ 2021/6/8 ويُستبدل بما يلي:

«2- إضافةً الى ما يوازي /400/ د.أ. بالليرة اللبنانية، شهرياً، على اساس سعر /12 000/ ليرة لبنانية للدولار الاميركي الواحد، يدفع منها 50% "لصاحب الحساب" نقداً (Banknotes) و50% بواسطة البطاقات المصرفية و/أو الشكات و/أو التحاويل لتسديد مستحقات مترتبة على "صاحب الحساب" (الضرائب والرسوم والقروض الممنوحة له بالليرة اللبنانية وفواتير الكهرباء والماء والهاتف الثابت والجوال ...) وذلك وفقاً لرغبة "صاحب الحساب". على ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة بالليرة اللبنانية عملاً بالبند (2) هذا، سنوياً، ما يوازي مبلغ /800 4/د.أ. على السعر المحدد اعلاه.»

المادة الثالثة: يُضاف الى المقطع "رابعاً" من المادة الرابعة من القرار الأساسي رقم 13335 تاريخ 2021/6/8 الفقرة التالي نصّها:

« يتمّ تعليق استفادة "صاحب الحساب":

1- خلال المدة المتبقية من "الدورة السنوية" (Yearly Cycle) المعتمدة لتطبيق هذا القرار والممتدة من أول تموز الى آخر حزيران من كل سنة، عند بلوغ السقف المحدد للسحوبات السنوية المنصوص عليه أعلاه.

2- طيلة التجاوز، في حال حصوله، على السقف المحدد للسحوبات السنوية أي لغاية إنتهاء "الدورة السنوية" الجارية لدى المصارف كافة التي يستفيد لديها "صاحب الحساب" من احكام هذا للقرار بالإضافة الى عدد من اشهر "الدورة السنوية" اللاحقة لدى المصرف الذي تمّ التجاوز لديه يساوي عدد الاشهر التي تمّ خلالها هذا التجاوز.»

المادة الرابعة: يُلغى نصّ المقطع "أولاً" من المادة السادسة من القرار الأساسي رقم 13335 تاريخ 2021/6/8 ويُستبدل بالنصّ التالي:

« أولاً: يحق للمصارف، تأميناً للسيولة المطلوبة بموجب هذا القرار، استعمال السيولة الخارجية المتوفرة لديها ضمن نسبة الـ 3% المشار اليها في القرار الأساسي رقم 13262 تاريخ 2020/8/27 (التعميم الأساسي رقم 154)

على ان يتمّ إعادة تكوين هذه النسبة في مهلة اقصاها 2023/12/21.

المادة الخامسة: يُعمل بهذا القرار إبتداء من أول تموز 2022 بحيث تطبق شروط القرار الأساسي رقم 13335 تاريخ 2021/6/8 كما عدلت بموجب القرار الحاضر لمدة سنة قابلة للتعديل أو للتجديد ويبقى سارياً لغاية تحرير جميع الاموال التي يمكن تحويلها الى "الحساب الخاص المتفرع".

المادة السادسة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في 21 حزيران 2022
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 627
للمصارف

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13448 تاريخ 2022/6/21 المتعلّق بتعديل القرار الاساسي رقم 13221 تاريخ 2020/4/21 (اجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الأجنبية) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 151.

قرار وسيط رقم 13448
تعديل القرار الأساسي رقم 13221 تاريخ 2020/4/21

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المادتين 70 و174 منه،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 13221 تاريخ 2020/4/21 المتعلّق بإجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الاجنبية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتّخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022/6/61،

يقرّر ما يأتي:

المادة الأولى: يُمدد العمل لغاية 2022/12/31 بأحكام القرار الأساسي رقم 13221 تاريخ 2020/4/21.

المادة الثانية: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في 21 حزيران 2022
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 628
للمصارف والمؤسّسات المالية ولمفوضي المراقبة

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13449 تاريخ 2022/6/21 المتعلّق بتعديل:

- القرار الاساسي رقم 5258 تاريخ 1993/9/17 (فتح حسابات ودائع بالعملة الاجنبية في مصرف لبنان) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 14.
- القرار الأساسي 6856 تاريخ 1997/12/19 (سندات الدين الممكن اصدارها من المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 36.
- القرار الأساسي رقم 7224 تاريخ 1999/2/19 (نظام اصدار شهادات الايداع والشهادات المصرفية) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 61.
- القرار الأساسي رقم 7534 تاريخ 2000/3/2 (إصدار شهادات إيداع مصرفية من قبل مصرف لبنان) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 67.
- القرار الأساسي رقم 13100 تاريخ 2019/9/3 (فتح الحسابات المصرفية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم 147.

قرار وسيط رقم 13449
تعديل القرار الأساسي رقم 5258 والقرار الاساسي 6856 والقرار الأساسي رقم 7224 والقرار الأساسي رقم 7534 والقرار الاساسي رقم 13100

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المادتين 70 و 174 منه،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 5258 تاريخ 1993/9/17 وتعديلاته المتعلّق بفتح حسابات ودائع بالعملة الأجنبية في مصرف لبنان،

وبناءً على القرار الأساسي 6856 تاريخ 1997/12/19 وتعديلاته المتعلّق بسندات الدين الممكن اصدارها من

المصارف والمؤسّسات المالية اللبنانية،
وبناءً على القرار الأساسي رقم 7224 تاريخ 1999/2/11 وتعديلاته المتعلّق بنظام اصدار شهادات الايداع والشهادات المصرفية،
وبناءً على القرار الأساسي رقم 7534 تاريخ 2000/3/2 وتعديلاته المتعلّق بإصدار شهادات إيداع مصرفية من قبل مصرف لبنان،
وبناءً على القرار الاساسي رقم 13100 تاريخ 2019/9/3 وتعديلاته المتعلق بفتح الحسابات المصرفية،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتّخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022/6/16،

يقـرّر ما يأتي:

المادة الأولى: يُمدد العمل لغاية 2022/12/31 بأحكام كل من:
- "المادة الرابعة مكرَّر" من القرار الأساسي رقم 5258 تاريخ 1993/9/17 المضافة بموجب القرار الوسيط رقم 13157 تاريخ 2019/12/4.
- "المادة السادسة مكرَّر" من القرار الأساسي 6856 تاريخ 1997/12/19 المضافة بموجب القرار الوسيط رقم 13187 تاريخ 2020/1/30.
- «"المادة عشرون" من النظام المرفق بالقرار الأساسي رقم 7224 تاريخ 1999/2/11 المضافة بموجب القرار الوسيط رقم 13187 تاريخ 2020/1/30.
- "المادة السادسة مكرّر" من القرار الأساسي رقم 7534 تاريخ 2000/3/2 المضافة بموجب القرار الوسيط رقم 13157 تاريخ 2019/12/4.
- "المادة الرابعة" من القرار الأساسي رقم 13100 تاريخ 2019/9/3 المضافة بموجب القرار الوسيط رقم 13157 تاريخ 2019/12/4 والمعدَّلة بموجب القرار الوسيط رقم 13195 تاريخ 2020/2/13.

المادة الثانية: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في 21 حزيران 2022
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

"موديز" تتوقع خسارة 70٪ لحاملي سندات "اليوروبوندز" اللبنانية

لا تزال الملفات السياسية المعلّقة على مشابك تأليف معقد لحكومة جديدة في لبنان على مشارف ختام الأشهر الأربعة الأخيرة من عهد رئيس الجمهورية ميشال عون، تحجب جانباً من لهيب التفاقم المستمرّ في ميادين الإقتصاد الغارق بركود متماد وضبط "غير آمن " لتفلت نقدي يتربص الإفلات من قبضة "صيرفة" التي يديرها البنك المركزي، بينما تستعر الفوضى في الأسواق الإستهلاكية منذرة بإرتفاعات قياسية متوالية في مؤشر التضخم.

وتتابع المؤسّسات المالية ووكالات التقييم الإئتماني بريبة واضحة تطورات الداخل، ضمن محاولاتها لسبر "أغوار" المسارات التي سيسلكها لبنان واقتصاده وقطاعه المالي في المرحلة اللاحقة، وهي تنشد بذلك إثبات قدراتها على الإستنباط رغم الضبابية الكثيفة التي تكتنف مجمل الأوضاع القائمة في البلد من جهة، وإنعاش حلقات التواصل مع المستثمرين، افراداً ومؤسّسات، "المنغمسين" بتوظيفات أو ودائع أو من حاملي سندات الدين اللبنانية، والمعنيّين حكماً بما يجري والى اين تنحو الإستحقاقات الماثلة سواء على المستويات السياسية أو على خط المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

وبرز في السياق، التقرير الأحدث لمؤسّسة "موديز" الصادر منتصف الشهر الحالي. وفي استخلاصاته الأبرز في ما يختصّ بالتطوّرات الأخيرة، الإشارة الصريحة الى "أنّ النتيجة غير الحاسمة للإنتخابات النيابيّة الأخيرة ستصعّب عمليّة تشكيل حكومة كما وستجعل من الصعب على أي فريق بأن يستحصل على أغلبيّة واضحة في الحكومة ما سيعرقل عمليّة إقرار أي حكومة جديدة لإصلاحات إقتصاديّة وماليّة جوهريّة لتأمين دعم مالي من قبل صندوق النقد الدولي والمانحين الدوليّين.

وورد الإستنتاج ضمن أحدث تحليل إئتمانيّ للتصنيف السيادي للحكومة اللبنانيّة، حيث حافظت فيه الوكالة على تصنيف لبنان السيادي عند "C"، علماً بأنّ هذا التصنيف يعكس إحتماليّة كبيرة بأن تتخطّى خسائر حاملي السندات الدولية نسبة 65%، علماً ان قيمة هذه المحفظة تعدت 37 مليار دولار محمولة بشبه مناصفة من جهات محلية تضمّ المصارف والبنك المركزي ومن مؤسّسات خارجية وشركات استثمار، وذلك بعدما علقت الحكومة السابقة برئاسة حسّان دياب في ربيع العام 2020 دفع كامل موجباتها من استحقاقات وفوائد.

وفي مقاربتها لأبرز نقاط القوّة وأهمّ التحدّيات التي تراها ذات صِلَة لتحديد وتعليل هذا التصنيف السيادي، اشارت الوكالة الى ان نقطة القوّة الوحيدة للبلد تتمثّل في إلتزام الدول المانحة بدعم لبنان شريطة تطبيق برنامج الإصلاح المعدّ من قبل صندوق النقد الدولي.

وفي المقابل، تكثر التحدّيات القائمة، وفي مقدمها التعرّض الآخذ بالإرتفاع لأزمة إقتصاديّة وماليّة وإجتماعيّة حادّة، وضعف المؤسّسات ونظام الحوكمة الذي يوخّر الدعم الخارجي، وإندثار القوّة الشرائيّة جرّاء التراجع الكبير في سعر الصرف والإرتفاع الملحوظ في مستويات التضخّم.

وتؤكد وكالة "موديز" أنّ أيّ تحسين في تصنيف لبنان يعتمد على تطبيق إصلاحات جوهريّة على مدى سنوات عدّة من جهّة، وحصول تقدّم ملحوظ في ديناميكيّة الدين كالنموّ الإقتصادي ومستويات الفوائد وإيرادات الخصخصة والقدرة على تسجيل فوائض أوليّة كبيرة من جهّة أخرى، وذلك لضمان إستدامة الدين في المستقبل.

وقد سجّل لبنان، بحسب التقييم الأحدث، نتيجة "b3" في معيار القوّة الإقتصاديّة نظراً لصغر حجمه، وآفاقه الإقتصاديّة الضعيفة، ومحدوديّة قدرته التنافسيّة، والاكلاف الكبيرة للتعديل الإقتصادي نحو نموذج نمو جديد وأكثر إستدامة، فيما يستمر تدني القدرة التنافسيّة وقدرة النموّ الإقتصادي منذ إندلاع ثورات الربيع العربي في العام 2011، والتي نتج عنها تباطؤ شديد في الحركة السياحيّة، وتقلُّص جذري في الحركة التجاريّة، وزيادة الأعباء على البلاد مع تدفُّق النازحين السوريّين إليها.

وبالنسبة للقوّة المؤسّساتيّة، سجّل لبنان نتيجة "caa3"، ما يعكس الضعف في بيئة الحوكمة وذلك في ظلّ ضعف فعاليّة السياسة الماليّة للدولة تماشياً مع محدوديّة فعاليّة السياسات النقديّة والماليّة وذاك عند أخذ الضغوط الإقتصاديّة والخارجية في الإعتبار. أمّا على صعيد القوّة الماليّة، فقد نال لبنان نتيجة "ca"، وهي نتيجة تعكس دين الدولة الكبير الذي قد يتسبّب بخسائر كبيرة للدائنين في حال تعثّرت الدولة عن الدفع.

وبحسب وكالة "موديز" فإنّ مسار الدين يبقى عرضة

بشكل كبير لديناميّات نموّ وتضخّم وإحتياطات عملة أجنبيّة معاكسة وهو ما يشير إلى إمكانيّة تسجيل خسائر إضافيّة في ظلّ غياب خطّة إعادة هيكلة تزامناً مع دعم صندوق النقد الدولي والإنتقال إلى نظام نموّ مستدام، علماً ان التقييم أبقى لبنان على نتيجة "ca" في معيار التعرُّض لمخاطر الأحداث، نظراً الى مخاطر السيولة والتعرّض الخارجي الكبير، إضافة الى التعرّض الكبير للقطاع المصرفي للدين الحكومي السيادي.

كما أشار التقرير الى أنّ مؤشّر تضخّم الأسعار قد ارتفع بنسبة 207%، سنويّاً مع نهاية شهر نيسان 2022، الى جانب تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل الدولار الأميركي بنسبة 115%، كما في شهر أيّار إلى نحو 27,6 ألف ليرة للدولار الأميركي الواحد، مقارنةً بنحو 13 ألف ليرة للدولار الأميركي الواحد قبل سنة، فضلاً عن التنويه بأنّ إرتفاع أسعار المحروقات والمأكولات نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا تسبّب بإرتفاع معدّلات الفقر وبإنهيار إقتصادي أقوى في لبنان.

لبنان على قائمة ١٧ دولة متخلّفة عن سداد الدّيون

خفضت "فيتش" للتصنيف الائتماني توقّعاتها بشأن الديون السيادية، بسبب مخاوف بشأن ارتفاع تكاليف الإقتراض العالمية، واحتمال حدوث موجة جديدة من حالات التخلّف عن السداد.

وأكدت وكالة "فيتش"، التي تراقب أكثر من 100 دولة، أن الحرب في أوكرانيا تؤجّج مشاكل مثل ارتفاع التضخم واضطرابات التجارة وضعف الإقتصادات، وهي مشاكل تضرّ الآن بظروف الائتمان السيادي.

وقال رئيس وحدة التصنيفات السيادية في وكالة فيتش، جيمس ماكورماك إنّ "ارتفاع معدلات الفائدة يزيد من تكاليف خدمة الدين الحكومي"، مقلّصاً من رؤية الشركة بشأن القطاع السيادي إلى "محايد".

وبدأ يزيد عدد الدول التي تشهد تخفيضاً في تصنيفاتها الائتمانية هذا العام مع تزايد الضغوط. ومعظم الحكومات التي تغطّيها وكالة "فيتش"، إمّا جلبت إعانات أو طبّقت تخفيضات ضريبية في محاولة للتخفيف من تأثير ارتفاع التضخم.

وقال مكورماك: "بينما يمكنُ استيعابُ التدهور المالي المعتدل من خلال التأثيرات الإيجابيّة للتضخم على آليات الدين الحكومي، فإنّ مثل هذه الآثار تعتمدُ على الإبقاء على معدلات الفائدة المنخفضة، وهذا لم يعُد مؤكداً".

وفي الوقت الذي سيستفيدُ فيه مصدّرو السلع الأساسيّة من ارتفاع الأسعار، فإنّ أولئك الذين يتعيّن عليهم استيراد الجزء الأكبر من الطاقة أو الموادّ الغذائية سيُعانون.

ويبلغ عدد البلدان في قائمة الدول المتخلّفة عن السداد أو التي تشيرُ عائدات سنداتها في الأسواق الماليّة إلى ذلك، 17 بلداً وهو مستوى قياسيّ.

وهذه الدول هي باكستان وسريلانكا وزامبيا ولبنان وتونس وغانا وإثيوبيا وأوكرانيا وطاجكستان والسلفادور وسورينام والإكوادور وبليز والأرجنتين وروسيا وبيلاروسيا وفنزويلا.

لبنان: ٨٠٪ من السكّان دُفعوا إلى تحت خطّ الفقر منذ العام ٢٠١٩

إنحدر لبنان الذي كان يتمتّع بمستوى تنمية بشريّة ومتوسّط عمر عاليين، بشكل سريع، ليصبح من الدول التي تمرّ بأسوأ الأزمات الإقتصاديّة والماليّة في التاريخ، بحسب مجلس حقوق الإنسان التابع للامم المتحدة.

أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقريراً عرض من خلاله ملاحظات مفوّض الأمم المتحدة المعنيّ بالفقر المدقع أوليفيير دي شوتر، خلال زيارته إلى لبنان بين 1 و12 تشرين الثاني 2021. وقد تمحورت الزيارة حول تقييم ملاءمة سياسات الحكومة لمكافحة الفقر مع التزاماتها لحقوق الإنسان، كما ولإعطاء بعض التوصيات للحكومة. وقد التقى أوليفيير خلال زيارته أشخاصاً رازحين تحت الفقر في مختلف المناطق اللبنانيّة، كما وأشخاصاً تضرّروا من جرّاء انفجار مرفأ بيروت.

بالأرقام، فإنّ 80%، من السكّان قد دُفعوا إلى تحت خطّ الفقر منذ العام 2019، مع فقدان العملة الوطنيّة لـ95%، من قيمتها، وارتفاع الأسعار بنسبة 200%، وزيادة أسعار الوقود بأكثر من 2,000%، خلال فترة عام فقط، وهو ما أثّر بشكل سلبي على الحضور إلى المدارس وأماكن العمل. دائماً في الإطار عينه، فقد لفت التقرير إلى أنّ 9 من 10 أشخاص تمّ استطلاعهم، اعتبروا أنّ مدخولهم ليس كافياً، في حين لفت 6 من 10 أشخاص تمّ إستطلاعهم إلى أنّهم مستعدّون لمغادرة البلاد في حال تمكّنوا من ذلك. وقد لفت التقرير إلى أنّ جهود الحكومة لمواجهة الأزمة كانت

ضعيفة، بحيث كانت مقيّدة بالمناكفات السياسيّة. في حين اعتبر أنّ الأزمة الماليّة كان بالإمكان تفاديها، بحيث نجمت عن عقود من الاستثمارات الاجتماعيّة الفاشلة وعن نظام ضريبي يشجّع التهرّب الضريبي ويعطي الأفضليّة للأغنياء.

وهذا ما نتج منه تركّز كبير للمدخول والثروة، وكما عن خدمات عامّة ضعيفة وقطاع كهرباء مقيّد بالمصالح الشخصيّة. وقد أضاف التقرير، أنّ هذه الكارثة من صنع الإنسان، وقد فاقمتها 3 أزمات، ألا وهي انفجار مرفأ بيروت ووباء كورونا ووجود اللاجئين. وبحسب التقرير، فقد تسبّب انفجار مرفأ بيروت بـ220 حالة وفاة، وبمئات آلاف المشرّدين وبتوقّف 163 مدرسة عن العمل وبتضرّر 56%، من شركات الأعمال الخاصّة. بالتوازي مع ذلك، فقد أثبتت معاناة لبنان مع وباء كورونا تداعيات ضعف الاستثمار في قطاع الاستشفاء العام لمدّة سنوات. كما وأشار التقرير إلى معاناة لبنان مع وجود أكثر من مليون لاجئ على أراضيه. وقد أشار إلى مجموعات عدة تأثرت بشكل خاص بالأزمة، ألا وهي النساء والأطفال واللاجئون (سوريون وفلسطينيون) والعمّال الأجانب والأشخاص ذوو الإحتياجات الخاصّة.

بالتفاصيل، فقد أشار التقرير إلى أنّ النساء لا يمكنهنّ إعطاء الجنسيّة اللبنانيّة لأزواجهنّ أو أولادهنّ الأجانب، وبأنّ مشاركتهن في سوق العمل (29,3%) هي من أدنى المستويات في العالم. أمّا في ما يختصّ بالأولاد، فقد لفت التقرير إلى أنّ أكثر من 80%، منهم (حوالى 1,8 مليون) يعانون من فقر متعدّد الأبعاد (وهو ما يشكّل ضعف الرقم الذي كان سائداً في العام 2019) مع افتقاد 77%، من المستطلعين للمال لشراء الطعام، واضطرار 60%، منهم لشراء الطعام عبر الاستدانة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تغيّب 400,000 طالب عن المدرسة خلال العام 2020، فيما لم يعد 42,000 طالب إلى المدرسة خلال فترة 2020-2021. أمّا في ما يتعلّق باللاجئين السوريين والفسلطينيين، فقد اعتبر التقرير بأنّهم محرومون من حقوق أساسيّة، وبأنّهم أكثر عرضة للأزمة التّي ألمّت بلبنان.

وكشف التقرير أيضاً، أنّ لبنان يستقبل أكثر من 200,000 عاملة أجنبيّة يخضعن لنظام كفالة ويستثنين من قانون العمل، بحيث يُجبرن على العمل لساعات طويلة بأجر زهيد ويُحرمن من الراحة ويخضعن لاعتداءات لفظيّة وجسديّة وجنسيّة.

أخيراً، أشار التقرير إلى أنّ الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصّة، يواجهون صعوبات في التأقلم، بحيث تنفق الأسر التي لديها أشخاص ذوو احتياجات خاصّة، 16,5%، بالمعدّل أكثر للوصول إلى نفس مستوى المعيشة الذي تتمتّع به الأسر الأخرى. كما يعاني هؤلاء الأشخاص من صعوبات لدخول سوق العمل، بحيث كشف 71%، إلى 80%، منهم بأنّهم لم يتوظّفوا من قبل.

سفيرة فرنسا تلتقي ممثل صندوق النقد

استقبلت سفيرة فرنسا في لبنان، السيدة **آن غريو**، الممثل المقيم الجديد لصندوق النقد الدولي في بيروت، السيد **فريديريكو ليما**.

رحّبت السفيرة بتعيّينه في هذا المنصب بعد عشر سنوات من شغوره، لا سيّما أن هذه الخطوة تؤكّد إلتزام صندوق النقد الدولي تجاه لبنان والشعب اللبناني. وأكّدت أن فرنسا، شأنها شأن المجتمع الدولي بأسره، ما زالت عازمة على مواكبة اللبنانيّين في تنفيذ التدابير الطارئة والإصلاحات البنيويّة الضرورية للنهوض بالبلاد، كما تمّ التفاوض بشأنها في شهر نيسان الماضي.

وذكّرت السفيرة الفرنسية بأنّ بلادها ستواصل حشد كلّ طاقاتها من أجل الحرص على احترام الإستحقاقات التي نصّ الإتفاق عليها، أي قرارات الحكومة والمصرف المركزي حول إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتوحيد أسعار الصرف، والتصويت في مجلس النواب على القوانين الأربعة التي جرى تحديدها بوصفها خطوات مسبقة (موازنة 2022 والكابيتال كونترول ورفع السريّة المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي) ثم موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على البرنامج، مما سيتيح إجراء الدفعات الأولى من القروض.

بالنظر إلى التدهور المستمرّ للظروف المعيشيّة للبنانيّين، أصبح استقرار الوضع الإقتصادي والمالي ضرورة ملحّة من أجل وضع البلاد على سكّة التعافي. وحده صندوق النقد الدولي لديه القدرة، بدعم من مجموعة المموّلين المتعدّدي الأطراف والثنائيّي الأطراف، على وضع لبنان على هذه السكّة. فما من خيار آخر في مصلحة جميع اللبنانيّين. ذلك أن برنامج صندوق النقد الدولي هو الوحيد الذي يقدّم تمويلاً جديداً (قرض من الصندوق بقيمة 3 مليار ومساهمات من

الجهات المموّلة تناهز 7 مليار من أجل سدّ حاجة التمويل)، وفي الوقت نفسه، إن خطوات الإصلاح الأولى التي ستضع حدّاً للتضخّم المفرط سيكون من شأنها تثبيت القدرة الشرائية للأُسَر وتأمين بيئة أكثر هدوءاً للقطاع الخاص.

بالأرقام: البنك الدولي يخفّض تصنيف لبنان... نصيب الفرد من الدخل يتراجع

وضع البنك الدولي لبنان في التصنيف السنوي الذي يصدر في 1 من تموز ضمن فئة "بلد ذي دخل متوسّط أدنى"، وذلك بعد أن كان "بلداً ذا دخل متوسّط أعلى" منذ نحو 25 عاماً. وأوضح البنك في تصنيفه أنّه "للعام الحادي عشر على التوالي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في لبنان في عام 2021، وشهدت البلاد أيضاً انخفاضاً حادّاً في سعر الصرف". وتشير جداول البنك الدولي إلى أنّ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في العام 2021 بلغ 3,450 دولاراً بعد أن كان 5,510 دولارات في العام 2020.

بيروت الأولى عربياً... ترتيب المدن من حيث "كلفة المعيشة"

احتلت العاصمة اللبنانية بيروت مرتبة متقدمة جداً في مؤشر إحصائي للمدن الأغلى من حيث كلفة المعيشة عالمياً، وتصدرت الترتيب بين المدن العربية.
مؤشر "NUMBEO" للأشهر الستة الأولى من عام 2022، يقدم معلومات عن كلفة المعيشة وجودة الحياة في مدن العالم، بناءً على قواعد بيانات ضخمة تستمدّ معلوماتها من مصادر في جميع دول العالم.
وتصدّرت هاميلتون، وهي عاصمة دولة برمودا في المحيط الأطلسي، قائمة المدن الأغلى معيشة على مستوى العالم، وتلاها 6 مدن سويسرية بين المرتبتين الثانية والسابعة. وحلت نيويورك في المرتبة العاشرة، فيما جاءت مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأميركية في المركز 12.

عربياً

وحلّت بيروت في المركز الأول، بعد سان فرانسيسكو بمرتبتين فقط، أي في المركز الـ14 عالمياً.

ويعاني لبنان أوضاعاً معيشية كارثية حيث إنهار إقتصاد البلاد وفقدت العملة المحلية أكثر من 90%، من قيمتها، وقفزت أسعار المواد الغذائية بمقدار 11 ضعفاً، وأصبح أكثر من ثلاثة أرباع السكان تحت خط الفقر، حسب تقرير للأمم المتحدة.
دبي كانت المدينة الثانية على المستوى العربي في مؤشر كلفة المعيشة، ولكنها احتلت المرتبة 200 عالمياً، أي بفارق 186 مرتبة عن بيروت. وتلتها العاصمة القطرية الدوحة في المركز الثالث عربياً و229 عالمياً.
العاصمة الإماراتية أبوظبي حلت في المركز 266 على المستوى العالمي من حيث كلفة المعيشة، والرابعة عربياً. أما المرتبة الخامسة من حيث كلفة المعيشة على المستوى العربي فكانت للعاصمة السعودية الرياض، التي حلت في المرتبة 279 عالمياً.
جدة جاءت في المركز 281 عالمياً والسادس عربياً، تلتها المنامة في المركز 282 عالمياً والسابع عربياً.
وحلّت مسقط العمانية في المرتبة 298 عالمياً والثامنة عربياً. وجاءت العاصمة الأردنية عمّان في المرتبة 300 والتاسعة عربياً. فيما حلت الدمام عاشرة عربياً وفي المركز 306 عالمياً.

للتجار اللبنانيّين...إليكم الحل!

بوابة للتجارة الإلكترونية يضعها بنك بيروت بمتناول التجار وأصحاب المؤسّسات وتوفر خدمات معالجة الدفع بكافة البطاقات عبر جميع القنوات بما في ذلك التجارة الإلكترونية والتجارة عبر الهواتف الذكية، مما يسمح للتجار بتوسيع أعمالهم في لبنان والخارج على مدار السنة. بوابة بنك بيروت للدفع الإلكتروني هي دعوة للمؤسّسات الخاصة والرسمية لعرض خدماتها عبر الشبكة الإلكترونية لما تؤمّنه هذه القناة الإلكترونية من قيمة ممتازة وسهولة وخفض في الكلفة. تشجّع أصحاب المشاريع والأعمال نظراً لما تتيحه لهم من فرص لتسويق خدماتهم ومنتجاتهم وتعزيز حضور مؤسّساتهم على الشبكة الإلكترونية وزيادة حجم مبيعاتهم كما انها تعزّز الروابط بين المغتربين ولبنان ومؤسّساته التجارية ومنتجاته وبالتالي تدعم الإقتصاد الوطني.

أخبار اقتصادية دولية

صندوق النقد: الاقتصاد الروسي يتأثر أقل مما كان متوقعاً بالعقوبات الغربية

أعلن صندوق النقد الدولي، أنه يتوقع ألا يتأثر الإقتصاد الروسي كثيراً هذه السنة بالعقوبات الدولية، مضيفاً أن الدول الأوروبية في المقابل، تعاني أكثر مما كان متوقعاً.
يتوقع صندوق النقد أن ينكمش نمو اجمالي الناتج الداخلي الروسي بنسبة 6,0%، في عام 2022، أيّ أقل بكثير من التراجع البالغ 8,5%، الذي راهن عليه في توقعاته السابقة التي نشرت في نيسان.
ذكر الصندوق في تقريره أنه يُتوقع أن "ينكمش الإقتصاد الروسي أقل مما كان مفترضاً في الربع الثاني من العام وصادرات النفط الخام والمنتجات خارج مجال الطاقة كانت أفضل حال مما كان مرتقباً". وأوضح انه "بالإضافة إلى ذلك يبدو ان الطلب المحلي يظهر بعض المرونة بفضل احتواء تأثير العقوبات على القطاع المالي المحلي وتراجع سوق العمل بشكل أضعف من المتوقع".
فرضت الدول الغربية منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط، سلسلة عقوبات ضد روسيا لخنقها مالياً وإقتصادياً.
في المقابل، ستكون آثار هذه العقوبات أكثر من المتوقع في 2023 وهو العام الذي يتوقع فيه صندوق النقد الدولي ركوداً في الإقتصاد الروسي بنسبة 3,5%، أيّ أقل بـ1,2 نقطة من توقعاته السابقة.
من ناحية أخرى أشار صندوق النقد الدولي إلى أن "آثار الحرب على الإقتصادات الأوروبية الرئيسية كانت أكثر سلبية مما كان متوقعاً".
تمّ خفض توقعات النمو الإقتصادي لعام 2022 لألمانيا (0,9- نقطة عند (1,2%)، وفرنسا (0,6- نقطة عند (2,3%) وإسبانيا (0,8- نقطة عند(4,0%).
وأوضح صندوق النقد أن هذه العواقب أقوى بسبب "ارتفاع أسعار الطاقة فضلاً عن تراجع ثقة المستهلك وتباطؤ نشاط التصنيع الناجم عن استمرار اضطرابات سلسلة التوريد وارتفاع كلفة المواد الأولية".
وسيقلّل الوقف الكامل لصادرات الغاز الروسي "بشكل ملحوظ" من نمو منطقة اليورو في عامي 2022 و2023.
وهذا من شأنه أن يرغم الدول الأوروبية على تقنين الطاقة مما يؤثر على القطاعات الصناعية الرئيسية.

الإمارات الأولى عربيّاً في مؤشّر إمكانات النمو المستقبلي

حلّت دولة الإمارات في المركز الأول أوسطياً والـ 12 عالمياً في مؤشر إمكانات النمو المستقبلي بناءً على مستويات نمو الاقتصاد الكلي والإبتكار والتركيز على المواطن، الذي تصدره مؤسّسة فروست أند سوليفان للإستشارات.
ويقيِّم المؤشر الحكومات بناءً على التزامها بضمان تدفقات استثمار أكبر ومعالجة الأهداف التي تركز على المواطن مثل تنمية المهارات، والتوظيف ومدى سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية، ومدى جودة وتطور البنى التحتية وجودة الحياة.
وتصدرت الولايات المتحدة التصنيف، تلتها النرويج في المركز الثاني، ثم المملكة المتحدة في المركز الثالث، وسنغافورة في المركز الرابع، وسويسرا في المركز الخامس.
ونوّه رئيس مجلس إدارة "فروست آند سوليفان" ديفيد فريغستاد، إلى أنّ "الامارات تقدم إمكانات نمو هائلة وتعد من أسهل الأماكن لممارسة الأعمال التجارية"، معتبراً أنّ "تصنيف دولة الإمارات العالي يؤكد بقوة التزام حكومتها بضمان رفاهية المواطنين، إلى جانب توظيف الإستثمارات الأجنبية بشكل مربح".

السعودية تتقدّم في مؤشّر التنافسية العالمي

صعدت السعودية 8 مراتب عن العام السابق في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع لمعهد التنمية الإدارية، لتصل إلى المرتبة 24 من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم.
وتعمل السعودية على تحسين التشريعات والأنظمة في جميع القطاعات؛ لتكون من بين أفضل بلدان العالم وتصبح منطقة جاذبة للإستثمارات ورؤوس الأموال من خلال تسهيل الإجراءات وتمكين التحول الرقمي ليعود إيجاباً على الإقتصاد الوطني.
ووفقاً للتقرير، سجلت المملكة ثاني أفضل تقدم بين الدول، في حين بينت مؤشرات التقرير أن السعودية جاءت في المرتبة السابعة من بين دول مجموعة العشرين، متفوقة على اقتصادات متقدمة في العالم مثل كوريا الجنوبية، وفرنسا، واليابان وإيطاليا، وكذلك دول الأسواق الناشئة تركيا، والهند، والأرجنتين والبرازيل.

ويهدف التقرير السنوي للتنافسية العالمية إلى تحليل قدرة الدول على إيجاد بيئة داعمة ومحفزة للتنافسية، والمحافظة عليها وتطويرها، ويعدّ الأكثر شمولية في قياس مميزات البلدان الأكثر تنافسية، حيث يقارن بين 63 دولة على أساس أربعة محاور رئيسية، إلى جانب 20 محوراً فرعياً وأكثر من 330 مؤشراً فرعياً.

وتحسن ترتيب المملكة في جميع المحاور الأربعة الرئيسية التي يقيسها التقرير، وهي "الأداء الإقتصادي" وتقدمت فيه من 48 إلى 31، بالإضافة إلى "كفاءة الحكومة" من 24 إلى 19، ومحور "كفاءة الأعمال" الذي صعدت فيه من 26 إلى 16، وكذلك "البنية التحتية" الذي تقدمت فيه من 36 إلى 34.

وحلّت السعودية في قائمة الدول العشر الأوائل عالمياً في عدد كبير من المؤشرات الفرعية، أبرزها التكيف مع السياسة الحكومية، والتحول الرقمي في الشركات، ونمو القوى العاملة على المدى البعيد، وإدارة المالية العامة، والدين العام الحكومي، وسياسات البطالة، وإنتاج الطاقة المحلية.

السعودية تحرز تقدّماً بارزاً في مؤشر الاستثمار الجريء

حقّق تدفق رأس المال المُخاطر إلى السوق السعودية خلال النصف الأول من العام الجاري قفزة قياسية بفضل السياسة التي تتبعها الحكومة لتنمية هذه النوعية من الإستثمارات.

وأظهرت إحصائيات منصّة ماغنيت المتخصّصة في تتبع نشاط استثمارات الشركات الناشئة وبدعم من الشركة السعودية للإستثمار الجريء، ارتفاع هذه النوعية من الإستثمارات في الفترة بين يناير (كانون الثاني) ويونيو (حزيران) الماضيين بواقع 244 في المئة بمقارنة سنوية.

وبحسب التقرير فقد تجاوز النمو إجمالي الأموال المستثمرة في الشركات الناشئة في السوق المحلية في كامل العام الماضي، بعد تسجيل إستثمارات بقيمة قياسية تجاوزت ملياري ريال (533 مليون دولار).

وبحسب "ماغنيت" فإنّه على الرغم من أن 2021 كان عاماً إيجابياً للإستثمار في رأس المال المُخاطر، إلاّ أن النصف الأول من 2022 شهد نمواً غير مسبوق. وتقدمت السعودية من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الثانية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الصفقات، التي بلغت 79 صفقة، محقّقة نمواً بنسبة 36 في المئة على أساس سنوي.

استثمارات ألمانيا في مصر تتجاوز ٧,١ مليار دولار

أشار رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية إبراهيم العربي، إلى أنّ "حجم التجارة البينية بين مصر وألمانيا بلغ نحو 6,05 مليار دولار في عام 2021 مقارنةً بـ5,573 مليار دولار في عام 2020".

ولفت العربي إلى أنّ "عمق العلاقات الإقتصادية بين مصر وألمانيا التي تمتد إلى سبعين عاماً من التعاون كان وراء الاهتمام المستمرّ لإقتناص كافة فرص تنمية الشراكة الإقتصادية"، موضحاً أنّ "عدد الشركات الألمانية العاملة في مصر يصل إلى حوالي 1,180 شركة بإجمالي استثمارات 7,1 مليار دولار في قطاعات الطاقة والسكة الحديد والصناعة والسياحة".

وشدّد على أنّ "ألمانيا تعدّ شريكاً رئيسياً في تطوير البنية التحتية في مصر، حيث تقوم الشركات الألمانية بتنفيذ مشروعات بقيمة 33 مليار دولار في قطاعي الطاقة والسكة الحديد، بالإضافة إلى توقيع الحكومة المصرية عقد إدارة منظومة السكة الحديد الجديدة مع هيئة السكة الحديد الألمانية لمدة 15 عاماً".

وبحسب تقرير أعدته مجموعة تينك تانك إيجيبت للأبحاث والإستشارات الإقتصادية، فإنّ مصر تحتل المركز الـ59 ضمن قائمة أكبر الإقتصادات تصديراً في العالم.

مصر تستهدف نموا 0,0 %

أشارت وزيرة التخطيط والتنمية الإقتصادية المصرية هالة السعيد، إلى أنّ "مصر تستهدف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5,5 في المئة في السنة المالية 2022 - 2023 التي بدأت في الأول من شهر يوليو (تموز) الحالي".

وبلغ معدل نمو الاقتصاد المصري 6,2 في المئة في السنة المالية 2021 - 2022 التي انتهت في 30 (حزيران) الماضي.

ووقّع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 - 2023 والتي

تبدأ في الأول من يوليو (تموز)، وبحسب الرئاسة المصرية تراجع العجز الكلي للموازنة إلى 6,1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021 – 2022، إنخفاضاً من 6,8 في المئة في السنة السابقة.

وحققت مصر فائضاً أولياً بالموازنة بلغ 1,3 في المئة من الناتج الإجمالي عند 97 مليار جنيه، في ما انخفضت تكاليف خدمة الدين إلى 32,8 في المئة من الموازنة العامة، مقابل 35,8 في المئة في السنة المالية 2020 - 2021. وسجل معدل نمو الإيرادات نحو 20 في المئة في حين بلغ معدل نمو المصاريف حوالي 15 في المئة.

نمو إيجابي للاستثمارات الأجنبية في الإمارات

حققت كافة القطاعات الإقتصادية في دولة الإمارات؛ نمواً إيجابياً على صعيد جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام الماضي 2021 وبنسب متفاوتة؛ حيث تراوحت بين 2 في المئة لقطاع الخدمات، 13 في المئة في قطاع التصنيع، 9 في المئة في قطاع الرعاية الصحية، 6 في المئة لقطاعات التكنولوجيا الناشئة، 4 في المئة في المالية والتأمين، التطوير العقاري 4 في المئة، النفط والغاز والطاقة 3 في المئة.

وبحسب «تقرير الإستثمار العالمي 2022» الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»؛ فقد استأثر قطاع النفط والطاقة والغاز على الحصة الأكبر من تدفق الإستثمارات الواردة للإمارات بحصة 59 في المئة بقيمة 45 مليار درهم، التكنولوجيا الناشئة ثانياً بحصة 10 في المئة بواقع 7,4 مليار درهم، الخدمات المالية والتأمين 7 في المئة وبقيمة 5,32 مليار درهم، العقارات 7 في المئة بقيمة 5,3 مليار درهم، الرعاية الصحية 6 في المئة بقيمة 4,9 مليار درهم، التصنيع والتجارة 5 في المئة بقيمة 3,4 مليار درهم، الخدمات 4 في المئة بواقع 3,06 مليار درهم وأخيراً القطاعات الأخرى 2 في المئة وبقيمة 1,53 مليار درهم.

وارتفع رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الداخل إلى دولة الإمارات، بنسبة 14 في المئة عام 2021 بقيمة تجاوزت 171,45 مليار دولار مقارنةً مع 2020 الذي بلغ فيه حوالي 150,9 مليار دولار.

مصرف الإسكان يتلقى طلبات القروض عبر موقعه الإلكتروني

أطلق رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب باقة القروض السكنية والطاقة الشمسية، وأعلن أنه أصبح بإمكان المواطنين الرّاغبين بتقديم طلباتهم، زيارة موقعنا الالكتروني الجديد: WWW BANQUE-HABITAT.COM.LB. واختيار نوع القرض المنوي تقديمه، ثم إرسال المعلومات المطلوبة من خلال تطبيق إلكتروني خاص".

وخلال مؤتمر صحافي مشترك عقده حبيب مع مدير "المركز اللبناني لحفظ الطاقة" بيار خوري في المقرّ الرئيسي لمصرف الإسكان في منطقة رياض الصلح في بيروت، في حضور مدراء المصرف، قال حبيب: "يُسعدُنا كثيراً في مصرف الإسكان أن نُطلق رزمةً من القروض، كبارقة أملٍ وشعاع نور، نريد منه أن يُنير الظلمة التي بتنا نعيشها في لبنان. باقةَ من القروض، نهديها للّبنانيّين، ذوي الدخل المحدود والمتوسط، تمكّنهم من شراء أو ترميم مسكن ومن إقتناء ألواح الطاقة الشمسية".

وأكدا أن هدفنا بالتعاون مع "المركز اللبناني لحفظ الطاقة" الممثّل بمديره العام الصديق بيار خوري وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة UN/Habitat، مساعدة اللبنانيّين على بناء مستقبل مستدام في لبنان ودعم سكان القرى والبلدات الصغيرة النائية، كما وربط المغتربين بأرضهم الأم".

وأشار الى أن رزمة القروض التي نطلقها تتضمّن قرض شراء منزل، ويصل الى مبلغ أقصاه مليار ليرة تقسّط على 30 سنة كحدّ أقصى، وقرض ترميم المنزل بمبلغ أقصاه 400 مليون مقسطاً على 10 سنوات، وقروض الطاقة الشمسية ويتراوح سقفها المالي بين 75 و200 مليون ليرة، تقسّط على 5 سنوات. وذلك بفائدة سنوية بنسبة 4,99%.

وقال: "لمنح هذه القروض نعتمد على أموال المصرف الخاصّة ولكنّنا نسعى جاهدين إلى أن نُنعش اتفاقية القرض الميسّر مع "الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي" في الكويت وأن نستحصل على تمويل يبلغ حوالي 165 مليون دولار يُمكّننا من خدمة شريحة أوسع من المواطنين".

وأعلن أنه أصبح بإمكان المواطنين الراغبين بتقديم طلباتهم، زيارة موقعنا الإلكتروني الجديد: WWW.BANQUE-HABITAT.COM.LB واختيار نوع القرض المنوي تقديمه، ثم إرسال المعلومات المطلوبة من خلال تطبيق إلكتروني خاص، يسهّل على الأفراد الاطّلاع على تفاصيل شروط القرض وتقديم طلباتهم إلكترونياً، من دون تكبّد عناء التنقّل من مكان إقامتهم إلى مقرّ المصرف. فالطّلبات ستحصُل فقط الكترونيّاً وليس في فروع المصرف وفي هذا الإطار، ثمّن حبيب الخطوات التي أقدمت عليها مصارف عدّة أخرى بتأمين القروض السكنية والطاقة الشمسية للمواطنين. ونأمل أن "يحذو حذوَنا أكبر عدد ممكن من المصارف لنتمكّن معاً من أن نخدم جميع المواطنين الراغبين بالإقتراض".

وأمل أن "يكون مصرف الإسكان سنداً للبنانيّين في مواجهة التحدّيات الحياتية التي يعيشونها على الصعد كافة، أن يساهم بعودة النور لبيوتٍ كثيرةٍ، كما أن يُعيد ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي عموماً".

أما خوري فقال، بدوره: "بإسم "المركز اللبناني لحفظ الطاقة" أودّ أن أعبّر عن فخري واعتزازي بوجودي مع عائلة مصرف الإسكان. إضافةً إلى دور مصرف الإسكان التجاري، نرى أنه يقوم اليوم تحت إشراف السيّد الرئيس أنطوان حبيب، بعمل جبّار ونبيل". وأضاف: "نحن كمركز للطاقة، ملتزمون أعلى المعايير الهندسية، والفنية، والتقنية لتكون هذه التجربة ناجحة وحقيقية ونموذجية، والتي ستؤدّي إلى سدّ حاجات اللبنانيّين".

وأمل في أن "تقوم بعض المؤسّسات المالية بالخطوات التي بدأها السيّد حبيب في هذا الظرف الصعب".

بيروت تشهد إطلاق المجلس العالمي للمرأة في القطاع المالي

شهدت بيروت إطلاق المجلس العالمي للمرأة في القطاع المالي، وهو كيان بادرت إلى تأسيسه سيدات مصرفيات مخضرمات اللواتي يشغلْن مناصب في الإدارات التنفيذية في القطاع المالي، بدعم من مجموعة "لافرتي" Lafferty البريطانية ومقرّها لندن.

وستضطلع السيدات المصرفيات من منطقة الشرق الأوسط بدور رائد في هذا المجلس، الذي تأسس بهدف إصلاح الخلَل في التوازن والمساواة بين الجنسين في تولي المسؤوليات على كل المستويات الإدارية في القطاع المالي.

ويَثق المجلس العالمي للمرأة في ضرورة أن تَشغل السيدات مناصفة مع الرجال المناصب التنفيذية في قطاع الخدمات المصرفية، ومؤسّسات التكنولوجيا المالية "Fintech" والخدمات المالية عموماً، وهذا الواقع بعيد جداً عن الواقع.

وسيمكّن المجلس السيدات المحترفات في القطاع المصرفي والمالي من الإنطلاق من قدراتهن العلمية والعملانية المتقدمة، لتبادل المعرفة والخبرات من خلال اجتماعات المجلس المغلقة والمؤتمرات الدولية والمجموعات المعنية الخاصة، والنشرات الإخبارية وبرامج التدريب والتطوير الإداري.

وأكدت هناء الهلالي المصرفية المصرية العربية البارزة، في مناسبة إطلاق المجلس، أن "المجلس العالمي للمرأة يعكس الدور الحيوي الذي تؤديه المصرفيات في التنمية الاقتصادية، وسيكون منصّة فريدة يتمّ من خلالها تبادل أفضل الممارسات والخبرات والمعرفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بل سيساعد أيضاً على تمكين القيادات النسائية في القطاع المالي والهامهن".

هناء الهلايلي هي المديرة التنفيذية لشركة "الخير لتمويل للمشاريع الصغيرة" والمستشارة التنفيذية لرئيس مجلس إدارة "البنك العقاري المصري العربي". والهلالي عضو في "فريق المستشارين المستقلين" الرفيع المستوى التابع للمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة 2030، وهي خبيرة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع المصرفي، والعلاقات الدولية والتنمية المستدامة.

وكان المجلس أعلن عن تعيين المصرفية اللبنانية عاليا الصبوري سفيرة للمجلس لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. بدأت عالياً مسيرتها المصرفية عام 1996 في بنك الكويت الوطني، ثم انتقلت الى لبنان في العام 2001 وهي تشغل حالياً منصب المديرة الإقليمية لبنك BLC في منطقة البقاع وتمّ اختيارها لإطلاق عدة فروع للمصرف في تلك المحافظة، وهي تتميز بالخبرة في التعامل مع البرامج التي أطلقت وبدعم من IFC منذ العام 2012 لتشجيع المرأة على التعامل المصرفي وتحقيق نجاحها بإستقلالية.

DHL Express تتعاون مع بنك بيروت لتأمين خدمة تجديد جوازات سفر لبنانيي الاغتراب

وقّع بنك بيروت شراكة إستراتيجية هي الأولى من نوعها مع شركة DHL Express العالمية التّي ستتيح للبنانيّين المغتربين تجديد جوازات سفرهم من الخارج بطريقة أسرع. هذه الخدمة تقدمها شركة «دي إتش ال» للبنانيّين المقيمين خارج لبنان، والراغبين بإستعمال الشحن عبر النقل السريع عوضاً عن الطرق التقليدية اثناء طلب جواز سفر. يكفي أن يزور طالب التجديد موقع DHL Fast-Track الإلكتروني، إدخال معلوماته، تسديد رسم الشحن من خلال بوابة الدفع الخاصة ببنك بيروت ومن ثم طبع بوالص الشحن و أخذها الى أقرب سفارة أو قنصلية.

بعد العراق البنوك اللبنانية تصفي فروعها في قبرص... الحسن لـ"النهار": المخاطر في لبنان أثرت علينا في الخارج

بدأت المصارف اللبنانية في قبرص إقفال فروعها بعد البدء بإقفال فروعها في العراق وذلك في ظلّ تطورات المتطلّبات النظامية والرقابية من قبل السطات المصرفية القبرصية والعراقية.

أمام هذا التحدّي، شرحت رئيسة مجلس إدارة بنك البحر المتوسط ريا الحسن لـ"النهار" المستجدّات، فقالت :

"جاء قرار إقفال فرع المصرف في قبرص إلتزاماً بقرار السلطات الرقابية المصرفية المعنية والتي ينطبق قراراها على جميع فروع المصارف اللبنانية العاملة هناك".

وأشارت الحسن إلى أنّه بالنسبة إلى العراق " إتّخذ قرار إقفال فروع المصرف في العراق في ظلّ ترشيد النفقات والتقييم المستمر لربحية فروع المصرف خاصة في ظلّ انخفاض التبادلات التجارية مع لبنان".

أخبار مصرفية دولية

الاحتياط الفدرالي يرفع الفوائد بشكل غير مسبوق

في خطوة لم تشهد مثيلاً منذ عام 1994، قرّر بنك الإحتياط الفدرالي في 15 حزيران 2022 الضرب بقوة للجم الدوامة التضخمية التي تطال الإقتصاد الأميركي والإقتصادات العالمية. فقد رفع البنك معدلات الفائدة الأساس لديه بواقع 0,75% لمواجهة التضخم التصاعدي. وهذه الزيادة غير العادية مهمة، وهي الثالثة على التوالي بحيث أصبحت الفائدة الأساس ضمن هامش 1,50 % و1,75 % ومن شأنها ضبط التسليفات الممنوحة للأفراد والشركات. ومن المتوقّع مزيد من رفع الفوائد بواقع 0,50% أو 0,75% خلال الإجتماع المقرّر في نهاية تموز 2022 لأن إعادة التضخم إلى 2% هو أولوية. ويرى معظم المسؤولين في البنك أن الفوائد سترتفع إلى ما بين 3,25% و3,50%. وسجّل التضخم مستوى قياسياً منذ 40 سنة وبلغ 8,6 % في أيار 2022 على أساس سنوي. علماً أن بنك الإحتياط الفدرالي يولي كذلك اهتماماً لمؤشر أسعار إنفاق الإستهلاك الشخصي (PCE).

وأعاد المسؤولون في بنك الإحتياط الفدرالي النظر في أرقام التضخم نحو الارتفاع إلى 5,2 % في عام 2022 و2,6 % في عام 2023 (مقابل 4,3 % و2,7 % توقّعات آذار الفائت).

ويعكس التضخم المرتفع الخلل بين الطلب والعرض جرّاء وباء كورونا وأسعار الطاقة وكذلك الضغوط على الأسعار. كما خلق الغزو الروسي على أوكرانيا والعقوبات على روسيا ضغوطاً إضافية باتجاه ارتفاع التضخم. وفاقم الإقفال بسبب كورونا في الصين المشاكل في ما يتعلّق بسلاسل الإمدادات. كلّ ذلك من شأنه أن يؤدّي إلى تباطؤ الاقتصاد الأميركي.

فقد راجع بنك الإحتياط الفدرالي توقّعاته للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية نحو الانخفاض إلى 1,7 % مقابل 2,8 %. ويتوقّع أن يرتفع معدل البطالة إلى 3,7 % في نهاية عام 2022 و3,9 % في عام 2023 بعد أن وصل هذا المعدل إلى 3,5 % في شباط الماضي، وهي النسبة الأدنى منذ 50 عاماً وذلك قبل الأزمة الصحية.

وتلقّفت وول ستريت Wall Street بارتياح قرار بنك الاحتياط الفدرالي وأقفلت مرتفعة عند إعلان رفع الفائدة. توقّع المسؤولون أن يكون التضخم موقتاً ولم يباشروا بسياسة التشدّد إلاّ في آذار الماضي. وتبدو مراقبة التضخم، من دون السماح لأول اقتصاد في العالم بالوقوع في الركود أمراً صعباً. فالهدف إعادة التضخم إلى 2 % والمحافظة على صلابة سوق العمل. سيستمرّ المستهلكون بالإنفاق بحرية للتسلية والسفر والإقامة في الفنادق خلال الصيف إلاّ أن إطار التضخم المرتفع والزيادة الكبيرة في معدلات الفائدة وهبوط أسعار الأسهم ستأكل القدرة الشرائية وتحدّ من استثمار الشركات في الفصل الأخير من عام 2022 والفصل الأول من عام 2023.

بنك دبي التجاري: جائزة "أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية الاستثمارية"

حصد بنك دبي التجاري، جائزة «أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية الإستثمارية»، وذلك عن تطبيقه الإستثماري الآلي CBD Invester. كما حصل المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك دبي التجاري، أميت مالهوترا، على "جائزة الريادة في مجال التكنولوجيا المصرفية - الخدمات المصرفية للأفراد".

وتسلّم الجوائز أميت مالهوترا، المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، إلى جانب مارك زانيلي، المدير العام ورئيس إدارة الخزينة وإدارة الأصول والأسواق العالمية، وخالد الحمادي، رئيس المبيعات والفروع، وجمال المطري، رئيس الخدمات المصرفية الخاصة، وديباك ميهرا، رئيس حلول الإستثمار، وذلك خلال حفل توزيع جوائز MEA Finance Banking Technology 2022 الذي أُقيم في فندق أرماني، برج خليفة في دبي.

وتهدف جوائز MEA Finance Banking Technology إلى تكريم الإنجازات التي حققتها المؤسّسات المصرفية والمالية ومزودو التقنيات في المنطقة لتقديم حلول مصرفية أكثر ذكاء وقدرتها على دفع نمو حقيقي في سوق تتزايد فيه المنافسة.

ارتفاع أرباح البنوك الخليجية بحدود ١١ %

واصل قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي تسجيل التحسّن في نتائجه المالية خلال الربع الأول من عام 2022 بدعم من الإنتعاش الإقتصادي القوي وتزايد الطلب بعد الجائحة، مدعوماً بمساهمة زيادة أسعار النفط منذ بداية العام في تعزيز معدلات النمو وثقة الأعمال.

وبحسب تقرير صادر حديثا عزّزت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة خطط الإستثمار الإقتصادي بدعم من تزايد العائدات النفطية، ما دعم نتائج قطاع البنوك الخليجية، مشيرةً إلى مساهمة تيسير السياسات النقدية في المنطقة والعالم التي تمّ تنفيذها العام الماضي بهدف تعزيز الإستثمارات، في دعم الإستثمار في أنشطة الأعمال. ووفق التقرير فقد وصل العائد على حقوق المساهمين للبنوك الخليجية، إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثماني فترات ربع سنوية على خلفية تقليص التكاليف وخفض المخصّصات، كاشفاً عن أنّ صافي ربح قطاع البنوك الخليجية ارتفع إلى 10,9 مليار دولار في الربع الأول من العام الحالي. ووفق التقرير، سجلت أرباح البنوك في 5 من 6 دول خليجية نمواً ثنائي الرقم، بينما سجلت الكويت معدّل نمو أقل قليلاً عند نسبة 9,0 %، فيما أظهر الأداء السنوي أيضاً نمواً جيداً في الأرباح عبر جميع الأسواق.

ارتفاع فائض ميزان قطر التجاري

حقّق الميزان التجاري لدولة قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات)، خلال الربع الأول من العام الجاري، فائضاً مقداره 74,6 مليار ريال، (20,46 مليار دولار) مقارنةً بفائض الميزان التجاري للربع الأول من العام الماضي الذي بلغ 39,9 مليار ريال (10,94 مليار دولار). ووفقاً لجهاز التخطيط والإحصاء، بلغ إجمالي قيمة الصادرات القطرية (بما في ذلك الصادرات من السلع المحلية وإعادة التصدير) خلال الربع الأول من العام الجاري ما قيمته 103,8 مليار ريال، (28,47 مليار دولار) أي بإرتفاع قدره 39,8 مليار ريال (10,92 مليار دولار)، (62,2 %)، مقارنةً بالربع الأول من عام 2021 الذي سجّل إجمالي صادرات بلغ 64 مليار ريال، وبإرتفاع قدره 3,8 مليار ريال، وبنسبة 3,8 %، مقارنةً بالربع الرابع من العام الماضي. وأرجع جهاز التخطيط والإحصاء السبب الرئيسي في ارتفاع إجمالي الصادرات خلال الفترة (مقارنةً بالربع الأول من عام 2021) إلى ارتفاع صادرات الوقود المعدني، وزيوت التشحيم والمواد المشابهة، بقيمة 35 مليار ريال، وبنسبة 65,5 %، والمواد الكيماوية ومنتجاتها غير المذكورة بقيمة 3,4 مليار ريال، وبنسبة 57,1 %، إضافةً الى المواد الخام غير الصالحة للأكل والسلع المصنّعة والمصنفة أساساً حسب المادة والأغذية والحيوانات الحية، فيما شهدت الصادرات إنخفاضاً في الآلات ومعدات النقل، والمصنوعات المتنوعة.

البنك العربي يحصد جائزة "أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام ٢٠٢٢"

حصد البنك العربي جائزة "أفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2022"، والمقدمة من قبل مجلة "غلوبال فاينانس Global Finance" ومقرّها نيويورك، وذلك للعام السابع على التوالي. ويأتي حصول البنك على هذه الجائزة بناء على تقييم شامل من قبل محرري المجلة المتخصصين واستناداً إلى آراء مجموعة مختصة من المدراء الماليّين التنفيذيّين والمصرفيّين والمستشارين المصرفيّين ونخبة من المحلّلين على الصعيد المالي والائتماني من حول العالم. واستندت المجلة في اختيارها إلى مجموعة من المعايير شملت: نمو الموجودات والربحية والإنتشار الجغرافي وقوة العلاقات الإستراتيجية وتطوير الأعمال والإبتكار في المنتجات، هذا مع الأخذ بالإعتبار العوامل المتعلقة بقدرة البنك على تلبية متطلبات العملاء في الأسواق الصعبة ومواصلة تحقيق نتائج قوية وترسيخ الأسّس للنجاحات المستقبلية. ويغطي نطاق جوائز مجلة "غلوبال فاينانس Global Finance" العالمية ما يقارب 150 دولة ومنطقة حول العالم تشمل مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي ودول الكاريبي وأمريكا الوسطى ووسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أمريكا وأوروبا الغربية. وقالت الآنسة رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي: "يعد هذا التقدير العالمي وللعام السابع على التوالي إضافة مميزة إلى سجل البنك العربي الحافل، وهو يعكس رؤية البنك الإستراتيجية الطموحة وقدرته على التعامل بكفاءة مع مختلف التحدّيات التي تواجهها المنطقة والعالم." وأضافت الصادق: "نستمرّ في تقديم حلول مصرفية شاملة ومتطوّرة لعملائنا من مختلف القطاعات بهدف تلبية متطلباتهم وإثراء تجربتهم وذلك من خلال الإستثمار في تطوير الخدمات والحلول المصرفية التي تواكب أحدث المستجدات التي تشهدها الصناعة المصرفية محلياً وإقليمياً وعالمياً." وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك العربي والذي يتّخذ من عمّان، الأردن مقرّاً له، تأسس في العام 1930 وهو يمتلك واحدة من أكبر الشبكات المصرفية العربية العالمية، والتي تضمّ ما يزيد عن 600 فرع موزّعة عبر خمس قارات. ويُحظى البنك بحضور بارز في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية في العالم مثل لندن وسنغافورة وشانغهاي وجنيف وباريس وفرانكفورت وسيدني ودبي والبحرين.

مذكرة تفاهم بين أكاديمية البركة وهمفا للأعمال لتقديم الحلول المالية والإستشارات للقطاع المصرفي الليبي

تمّ التوقيع مؤخراً على مذكّرة تفاهم بين كل من أكاديمية البركة للتدريب وأكاديمية همفا للأعمال، تهدف إلى الإستفادة من خبرات أكاديمية البركة في مجال الصيرفة الإسلامية وتقديم حلول مالية وإستشارات إلى القطاع المصرفي الليبي من خلال أكاديمية همفا للأعمال ودعم عملية التحول الرقمي والتدريب الإلكتروني. وقد وقّع على المذكرة نيابة عن أكاديمية البركة رئيس المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية في ليبيا محمد الخازمي، وعن أكاديمية همفا للأعمال مدير عام شركة همفا للإستشارات المالية، المالك لأكاديمية همفا للأعمال محمد السنوسي. وحضر الفعالية عدد من الشخصيات المصرفية والإقتصادية والإعلامية الذين أكدوا على أهمية المبادرة، بإعتبارها خطوة مهمة لتحسين مستوى الخدمات المصرفية ونقل المعرفة والإنفتاح على السوق الليبية، التي تُعد سوقاً واعدة واستراتيجية بالنسبة لمجموعة البركة المصرفية. تجدر الإشارة إلى أن أكاديمية البركة للتدريب تابعة لمجموعة البركة المصرفية في البحرين، وقد تم إنشاؤها في العام 2016، وهي تقدم العديد من الدورات التدريبية لموظفي المجموعة في مجالات المصرفية الاسلامية وإدارة المخاطر والامتثال ومهارات التواصل، وغيرها...

احتياطات قطر الأجنبية تلامس ٥٨ مليار دولار

ارتفعت الإحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي في شهر مايو (أيار) الماضي بنسبة 2,85 % على أساس سنوي إلى 211 مليار ريال (57,9 مليار دولار)، مقابل 205,2 مليارات ريال في مايو 2021. ويعود السبب في نمو الإحتياطات الأجنبية القطرية للشهر الحادي والخمسين على التوالي، إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط والغاز عالمياً، لمستويات قياسية، تحت وطأة الحرب الروسية المستمرّة على أوكرانيا، وارتفاع حصة قطر من الإستثمار بالسندات وأذونات الخزينة الأجنبية وخاصة الأميركية، والتي ارتفعت على أساس سنوي إلى نحو 115,3 مليار ريال. وكذلك ارتفعت الودائع وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي بنسبة 167 %. في حين تراجعت أرصدة قطر لدى البنوك الأجنبية بنسبة 61,68 % مسجلة 20,8 مليار ريال، بينما انخفض احتياطي الذهب 2,53 % إلى 12,3 مليار ريال.

موازنة إيطاليا في ظل التضخم ومعدلات الفائدة المطبّقة

موازنة إيطاليا في ظل التضخم ومعدلات الفائدة المطبّقة قبل جائحة كورونا، انخفضت معدلات الفائدة الفعلية التي تدفعها الحكومات على ديونها إلى ما دون معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في غالبية الدول الغنية، متيحةً لها الإنفاق بحرية أكبر مع تراجع تخوّفها من الاستدانة. إلاّ أن محاربة المصارف المركزية للتضخم حالياً يهدّد بقلب تلك العلاقة رأساً على عقب ما يجعل الوضع المالي للحكومات المدينة أكثر خطورة.

عندما تكون معدلات الفائدة أدنى من معدلات النمو الاقتصادي، يمكن للحكومات أن تحقّق عجوزات أوّلية (أي من دون احتساب خدمة الدين العام) دون أن يؤدّي ذلك بالضرورة إلى رفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولكن عندما تتجاوز معدلات الفائدة معدلات النمو الاقتصادي، تكون الفوائض الأوّلية الطريق الوحيد للمحافظة على استقرار الاستدانة. وكلّما كان الدين مرتفعاً في البداية، تبرز الحاجة إلى المزيد من شدّ الأحزمة.

ولحسن الحظ، يقلّص التضخم معدل الفائدة الفعلية، وبذلك سيستفيد العديد من الدول من مكاسب هذا العام.

ولكن في حال نجحت المصارف المركزية في خفض التضخم، وفي حال طالت فترة معدلات الفائدة المرتفعة، ستكون الأمور أكثر مؤلمة. وتبدو الصورة هكذا في ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الأورو، أي إيطاليا، حيث بلغ الدين العام الصافي ١٤٠٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٢١. وتدفع الحكومة الإيطالية حالياً ٣,٥٪ فائدة للاستدانة لعشر سنوات.

إلاّ أنه وسط حالة عدم اليقين بشأن أزمة الطاقة يصعب تحديد كلفة استدانة إيطاليا. واستناداً إلى سيناريوهات عدّة مطروحة، يتبيّن أن أجل استدامة الدين العام الإيطالي هو ٨ سنوات. ومع كلفة تمويل ٣٪ أو ما دون، يمكن لإيطاليا أن تحقّق عجوزات أوّلية بسيطة من دون زيادة الدين. إلاّ أنه مع ارتفاع معدلات الفائدة، يتوجّب تحقيق فوائض أوّلية بأكثر من ٢٪ للمحافظة على استقرار الدين. والمرّة الوحيدة التي تشدّدت بها إيطاليا في موازنتها منذ الأزمة المالية العالمية كان في عام ٢٠١٢ في ذروة التقشّف الأوروبي. ومن شأن التشدّد في السياسة النقدية، أن يصعّب على إيطاليا تسديد دينها.

المصـــدر : *The Economist How inflation and interest rates might affect Italy's budget.*

الاستقرار المالي: المخاطر المحتملة

غيّرت الحرب في أوكرانيا بشكل جذريّ التوقعات الإقتصادية. فعمد صندوق النقد الدولي إلى خفض توقّعات النمو في الاقتصادات الأوروبية المتقدّمة للعام ٢٠٢٢ من ٣٪ إلى ٢٪. ويطرح هذا التصحيح المفاجئ السؤال حول تأثير النزاع على الاستقرار المالي العالمي. ويرى مجلس الاستقرار المالي (Conseil de stabilité financière) أنّ هذا التصحيح يبقى محدوداً إلى هذا الحين بالنسبة إلى الاضطرابات الناجمة عن الوباء، لكنه يعتبر أنّ نسبة انعدام الثقة تبقى مرتفعة، كون الحرب تسبّبت بتقلّبات مهمة بالأسعار في الأسواق المالية، وغذّت عودة التضخم وآفاق شروط تمويل أكثر صرامة.

فارتفاع معدّلات الفائدة لدى المصارف المركزية فوق المستويات المحايدة بغية السيطرة على التضخم، من شأنه أن يعقّد أكثر الأوضاع المالية العالمية وفق صندوق النقد، الذي يعتبر أنّ أي إعادة تقييم أو مراجعة مفاجئة للمخاطر بعد تصعيد الحرب أو العقوبات ضد روسيا سوف تتسبّب بانخفاض حاد في أسعار الأصول المالية أو العقارية.

وتلفت كلّ من السلطة المصرفية الأوروبية (ABE) والهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية (EIOPA) وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) الانتباه حول تأثّر الأسواق المالية بتغيّر شعور/معنويات السوق – لا سيّما في حال تشدّدت الشروط المالية بطريقة غير متوقّعة نتيجة الضغوط التضخمية – كما تلفت الانتباه حول المخاطر المتصاعدة جرّاء تدهور نوعيّة الأصول في القطاع المالي وكذلك تلك المتعلّقة بالبيئة.

بالنسبة إلى وكالة التصنيف فيتش (Fitch)، تتعرّض نوعية الأصول التابعة للمصارف الكبرى في أوروبا الغربية للضغط عبر التعرّض المباشر لروسيا. كما تلحظ الوكالة مخاطر أخرى لا تزال غير مكشوفة، تحديداً مخاطر ارتفاع الهجوم السيبراني، وآثار ثورة الأصول الرقمية، والعملات الرقمية للمصارف المركزية والتمويل اللامركزي والعملات المستقرّة وقروض العملات المشفّرة.

المصدر : ***Revue Banque no 869, Juin 2022, "Stabilité financière, des risques potentiels"***

جمعية مصارف لبنان
عقدت جمعيتها العمومية السنوية العادية كما ناقشت تقريرها لعام ٢٠٢١ و أصدرت البيان التالي:

عند الساعة الثانية عشرة ونصف من قبل ظهر اليوم الثلاثاء الواقع في ٢٦ تموز ٢٠٢٢، التأمت الجمعية العمومية السنوية العادية لجمعية مصارف لبنان.
وفي مستهل الجلسة، ألقى رئيس الجمعية الدكتور سليم صفير كلمة تناول فيها آخر المستجدات عارضاً لأهم التطورات المالية والمصرفية في ظلّ الأزمة الإقتصادية التي يعيشها لبنان حالياً وأهم ما جاء فيها :

«إن اجتماعات الجمعية العمومية محطة سنوية نناقش خلالها تطوير القطاع. للأسف هذه السنة نجتمع والموضوع المطروح بالنسبة للبعض لم يعد تطوير المصارف إنما البحث في استمراريتها. أما نحن فمستمرون في العمل كما كنا دائما ولن نَكِلّ عن السعي إلى غَدٍ أفضل لقطاع كان وسيبقى العمود الفقري لاقتصاد هذا الوطن. وليعلم الجميع أن لا قيامة للبنان من دون قطاع مصرفي معافاً وسليم. كما أنه لا استعادة للثقة إذا لم تُحترَم الملكية الخاصة وعلى رأسها المحافظة على الودائع.

نُسأل كل يوم عن موقف الجمعية من الإتفاق بين الدولة وصندوق النقد.
الجواب سهل، طبيعي ومنطقي.
ما من عاقل يرفض مساعدة من صندوق النقد وبلده يعاني أزمة مالية غير مسبوقة.
ولكن أيضاً، ما من عاقل يوافق على خطة قبل استلامه إياها رسمياً وبصيغتها النهائية. إذ أن الخطة تُعَدَّل بشكل دائم ونُعلمُ بها بواسطة التسريبات بالإعلام وعلى المنابر.
ما زالت تردنا من هنا وهناك أرقام غير نهائية عن طريقة تسديد الودائع وهي تبدو لنا في بعض الأحيان غير واقعية.
نحن مع الإتفاق مع صندوق النقد ولكن عن أي إتفاق نتحدث؟ ما هي بنوده النهائية وما هي الخطة التي سترافقه؟
من هنا وجدنا من الطبيعي أن يكون موقف الجمعية مبدئياً، يتسم بالإيجابية، ولكننا مدركون في الوقت عينه أن الشياطين تكمن في التفاصيل.
لذلك أوجز فحوى البيانات التي صدرت عن الجمعية حتى الآن بالنقاط التالية :

١- تأمل الجمعية التوصل إلى إتفاق نهائي بين الدولة اللبنانية وصندوق النقد الدولي، كونه السبيل الأسلم المتاح للخروج من الأزمة الحالية.
٢- تُشَجِّع الجمعية الحكومة والمجلس النيابي على الإسراع معاً بإقرار مشاريع القوانين المطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي.
٣- تبقى الجمعية على استعداد تام لمتابعة تواصلها مع الحكومة والسلطات المالية والنقدية. ذلك بهدف الإطلاع والتنسيق، توصلاً للخروج بخطة تعافي تضع كهدف أول المحافظة على حقوق المودعين وإعادة هيكلة المصارف.

من ناحية أخرى وبالنسبة لمشروع قانون إعادة هيكلة المصارف. إن بنود هذا القانون توضع حالياً من قبل الأجهزة المختصّة في مصرف لبنان. إن الجدير بالذكر أننا لم نُعلَم حتى اليوم بأية تفاصيل عن ما يمكن أن يتضمنه هذا القانون. هنالك معلومات متضاربة تردنا من هنا وهناك، وهي لا تعطينا في الحقيقة أي تصور واضح عما ستؤول إليه الأمور في هذا الصدد.

المرحلة مصيرية، والكل يتطلع إلى ما يمكن أن يقدمه القطاع المصرفي.
القطاع المصرفي متعاون إلى أقصى حدود ومستمع ومتجاوب لكن لديه شرطين أساسيّين :

أولاً: الوطن يدور في حلقة مفرغة منذ ثلاث سنوات. والقطاع المصرفي يتأقلم ويقترح الحلول، فحبذا لو تستمعون إليه.
ثانياً: يمكن أن يُطلب من القطاع المصرفي المشاركة بالتضحيات، لكن لا يمكن أن يُطلب منه توقيع حكم إعدامه بيده.»

ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس لعام ٢٠٢١ ووافقت عليه. وبعد الإطّلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠٢١، أبرأت الجمعية العمومية ذمّة مجلس الإدارة ثم ناقشت وأقرّت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠٢٣.

ومن ثم توقفت الجمعية العمومية مطولاً عند المعلومات التي نقلها إليها الرئيس حول مشروع قانون إعادة هيكلة المصارف الذي يجري إعداده، دون تمكين المصارف من الإطلاع عليه والمشاركة في مناقشته، في وقت أن المصارف هي المعنية الأولى به والتي ستتحمل بشكل مباشر مفاعيله، الى جانب المودعين.

وعليه، اتخذت الجمعية القرار التالي بالإجماع :

القرار

إن الجمعية العمومية، إذ تبدي استنكارها الشديد لتجاهلها بشكل كامل في مسألة حيوية بالنسبة اليها والى موظفيها والمتعاملين معها وعائلاتهم، تقرر تفويض مجلس الإدارة بالإتصال فوراً بالمسؤولين وفي طليعتهم دولة رئيس مجلس الوزراء وسعادة حاكم مصرف لبنان لتمكينها من المشاركة الفعّالة في مشروع إعادة هيكلة المصارف، وذلك صوناً لأبسط حقوقها وحقوق موظفيها ومحافظة عليها وعلى حقوق المودعين، على ان يعود المجلس الى الجمعية العمومية في اقرب وقت لإطلاعها على نتائج اتصالاتها توخياً لإتخاذ التدابير اللازمة في ضوئها.

مديرية الإعلام والعلاقات العامة

كلمة رئيس جمعية المصارف الدكتور سليم صفير

أيها الزملاء الكرام،

«إن اجتماعات الجمعية العمومية محطة سنوية نناقش خلالها تطوير القطاع. للأسف هذه السنة نجتمع والموضوع المطروح بالنسبة للبعض لم يعد تطوير المصارف إنما البحث في استمراريتها.

أما نحن فمستمرون في العمل كما كنا دائماً ولن نَكِلّ عن إلى غَدٍ أفضل لقطاع كان وسيبقى العمود الفقري لاقتصاد هذا الوطن. وليعلم الجميع أن لا قيامة للبنان من دون قطاع مصرفي معافاً وسليم. كما أنه لا استعادة للثقة إذا لم تُحتَرَم الملكية الخاصة وعلى رأسها المحافظة على الودائع.

نُسأل كل يوم عن موقف الجمعية من الإتفاق بين الدولة وصندوق النقد.
الجواب سهل، طبيعي ومنطقي.
ما من عاقل يرفض مساعدة من صندوق النقد وبلده يعاني أزمة مالية غير مسبوقة.

ولكن أيضاً، ما من عاقل يوافق على خطة قبل استلامه إياها رسمياً وبصيغتها النهائية. إذ أن الخطة تُعَدَّل بشكل دائم ونُعلمُ بها بواسطة التسريبات بالإعلام وعلى المنابر.
ما زالت تردنا من هنا وهناك أرقام غير نهائية عن طريقة تسديد الودائع وهي تبدو لنا في بعض الأحيان غير واقعية.

أيها الزملاء،

نحن مع الإتفاق مع صندوق النقد ولكن عن أي إتفاق نتحدث؟ ما هي بنوده النهائية وما هي الخطة التي سترافقه؟

من هنا وجدنا من الطبيعي أن يكون موقف الجمعية مبدئياً، يتسم بالإيجابية، ولكنه مدرك في الوقت عينه أن الشياطين تكمن في التفاصيل.
لذلك أوجز فحوى البيانات التي صدرت عن الجمعية حتى الآن بالنقاط التالية :

١- تأملُ الجمعية التوصل إلى إتفاق نهائي بين الدولة اللبنانية وصندوق النقد الدولي، كونه السبيل الأسلم المتاح للخروج من الأزمة الحالية.

٢- تُشَجِّع الجمعية الحكومة والمجلس النيابي على الإسراع معاً بإقرار مشاريع القوانين المطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي.

٣- تبقى الجمعية على استعداد تام لمتابعة تواصلها مع الحكومة والسلطات المالية والنقدية. ذلك بهدف الإطلاع والتنسيق، توصّلاً للخروج بخطّة تعافي تضع كهدفٍ أول المحافظة على حقوق المودعين وإعادة هيكلة المصارف.

من ناحية أخرى وبالنسبة لمشروع قانون إعادة هيكلة المصارف. إن بنود هذا القانون توضع حالياً من قبل الأجهزة المختصّة في مصرف لبنان. إن الجدير بالذكر أننا لم نُعلَم حتى اليوم بأية تفاصيل عن ما يمكن أن يتضمنه هذا القانون. هنالك معلومات متضاربة تردُنا من هنا وهناك، وهي لا تُعطينا في الحقيقة أي تصور واضح عما ستؤول إليه الأمور في هذا الصدد. وهنا أود أن أُبلغكم باستهجان السفير بيار دوكان بأن لا تكون جمعية المصارف على عِلم، أقلّه بالخطوط العريضة، لمشروع قانون إعادة هيكلة المصارف وقد قالها بالحرف الواحد :

Ce n'est pas normal

وبما أن إعادة هيكلة المصارف ستُصدر بقانونٍ، دعوني أُعلِمُكم أيضاً بتعليق يتكرر طرحه من قبل أصحاب السعادة النواب خلال المناقشات الجارية في اللجان الفرعية والتي تحضرُها جمعية المصارف.

يُكرّر النواب «أن القوانين المطروحة على اللجان تناقش كل على حدة، ولكنها مطروحة في الأساس من ضمن سلّة متكاملة تحت عنوان خطة التعافي، في وقت لم يتبلّغ المجلس بعد أية خطة بصورة رسمية ليُبدي رأيه فيها».

إذا كان هذا هو ما يقوله أصحاب السعادة النواب، فماذا يُفترض بجمعية المصارف أن تقول ؟

أيها الزملاء،

المرحلة مصيرية، والكل يتطلّع إلى ما يمكن أن يقدمه القطاع المصرفي.

القطاع المصرفي متعاون إلى أقصى حدود ومستمع ومتجاوب لكن لديه شرطيْن أساسيّين :

أولاً: الوطن يدور في حلقة مفرغةٍ منذ ثلاث سنوات. والقطاع المصرفي يتأقلم ويقترح الحلول، فحبذا لو تستمعون إليه.

ثانياً: يمكن أن يُطلب من القطاع المصرفي المشاركة بالتضحيات، لكن لا يمكن أن يُطلب منه توقيع حُكم إعدامه بيده.»

وشكراً

نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية
خلال شهر حزيران ٢٠٢٢

خلال شهر حزيران المنصرم، أكملت المديرية عملها على المنصّة الإلكترونية ABL-eT وتابعت نشاطات المسجّلين الجدد خاصّةً في ما يتعلّق ببرنامج مكافحة تبييض الأموال حيث قام أحد المصارف بتنظيم مجموعات ليتمكّن جميع الموظفين من متابعة البرنامج والتقدّم إلى الإختبار النهائي بنجاح.

وفي إطار متابعة أعمال «House of Training – ATTF Luxembourg»، تقدّم أربعة مصرفيين من لبنان للمشاركة في البرنامج الإفتراضي حول «Ethics in Finance» وقد تمّ اختيارهم من بين ٤٢ شخصاً من مختلف الدول. وهذا البرنامج مموّل من قبل وزارة المالية في اللوكسمبورغ. ونظراً لكثافة المشاركين، تمّ تقسيمهم على مجموعتين، الأولى في ٨ و٩ حزيران والثانية في ٢٨ و٢٩ أيلول ٢٠٢٢.

وفي ما خصّ نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في الجمعية، تمّ تنظيم دورة تدريبية إفتراضية حول «الجريمة الإلكترونية» بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة. ونظراً لكثافة المشاركين، تمّ تقسيمهم إلى أربع مجموعات في ٧، ٩، ١٤ و١٦ حزيران. قام بالتدريب في المجموعات كافّةً الدكتور هيثم ياسين، مشرف على فريق مدققين في وحدة المحققين والمدققين لدى هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان. وقد هدفت هذه الدورة إلى تعزيز معرفة المشاركين بالجرائم الإلكترونية وأدواتها، العمل على حالات عملية مستقاة من الواقع، المؤشرات الواجب التنبّه لها على صعيد الأفراد والمؤسسات، كيفية التصرف والخطوات الواجب اتّباعها في حال الوقوع ضحية للجريمة الإلكترونية وأخيراً، التوعية والتعاون بين مختلف الجهات المختصّة بمكافحة الجريمة الإلكترونية للإحاطة بالمسألة.

شارك في هذه الدورة ٧٦ مشاركاً من ١٨ مصرف. واتّبع الدكتور ياسين المنهاج التالي:

- فهم الجرائم الإلكترونية
- الأدوات المستعملة
- أمثلة عملية
- المؤشرات التي يمكن للأفراد أو المؤسسات أو المصارف الإستناد إليها
- كيفية التصرّف والخطوات الواجب اتّباعها في حال الوقوع ضحية الجريمة الإلكترونية
- التوعية والتعاون بين مختلف المؤسسات لمحاربة الجريمة الإلكترونية.

جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb

Association of Banks in Lebanon

@ABLLebanon

Association of Banks-Lebanon

abl.org.lb